وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد كمي

بـعنوان:

أثر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990/2022.

من إعداد الطالبتين:
- رزين زاجية
- مهدي زهرة

تحت إشراف الدكتور (ة):
- د. طيبي نادية
- د. بختاوي فاطمة الزهراء

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ: الخميس 2024/06/27

أمام اللجنة مكونة من السادة:

د. محمود العوني	أستاذ محاضر أ	رئيساً
د. طيبي نادية	أستاذة محاضر أ	مشرفاً
د. بختاوي فاطمة الزهراء	أستاذة محاضر أ	مساعدا مشرفاً
أ.د. زواد رجاء	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

كلمة شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(إن أشكرَ الناس لله عز وجل أشكرُهم للناس)

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للمشرفة "طيبي نادية" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها القيمة وآراءها السديدة لإنجاز هذه المذكرة كما لا أنسى فضل الأستاذة "بختاوي فاطمة زهرة" أيضا في مساعدتي فلهما مني كل العرفان وصادق الشكر.

كما أتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقانا وجمالا.

وتحية وشكر إلى أسرة جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة وبالأخص قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي

شكرا

الإهـــــــداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)، رحمه الله وجعل قبره روض من رياض الجنة

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرة

(أمي الغالية)، طيَّب الله ثراها.

إلى إخوتي؛

إلى زوجي الغالي الذي كان لي سنداً في إنجاز هذا العمل " **محمد فاتح**"

ومن دون أن أنسى فلدة كبدتي الصغار "**آلاء سيرين**" "**أيلا تالين**" الذي قامتا بتشجيعي وإعطائي قوة الصبر والتحمل في تخطي كل العقبات

وإلى كل من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

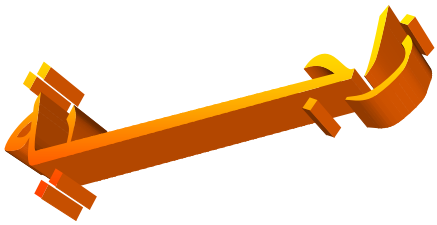

الإهـــــــداء

الى الذي زرع بداخلي حب العلم وكافح من اجلي حتى بلغت هده اللحظة وكان له العون الشديد في كل شيء ابي العزيز

الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى أغلي الحبايب امي الحبيبة

الى إخواتي وأخواتي

إلى من كان نور حياتي وزوجي، وإلى من ساندني في عملي هذا دام لي انشاء الله والى ابنائي الاعزاء

والى كل من ساندوني في مشواري الدراسي

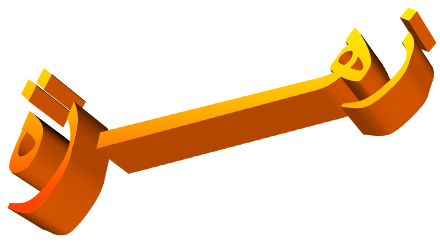

القهرس

العناوين	صفحة
كلمة شكر	-
إهداء	-
ملخص	-
مقدمة عامة	أ-ط
الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، التشغيل في الجزائر	
تمهيد	1
المبحث الأول: عموميات حول تطور الاستثمار	2
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار	2
المطلب الثاني: مجالات وأنواع الاستثمار	7
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الرابع: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المحفزة له	15
المبحث الثاني: أساسيات التشغيل في الجزائر	23
المطلب الأول: النظرة الاقتصادية للتشغيل في الجزائر	23
المطلب الثاني: أساليب وطرق التشغيل	25
المطلب الثالث: أبعاد سياسة التشغيل وأهدافه	29
الفصل التطبيقي: دراسة قياسية	
المبحث الأول: النموذج والمعطيات	47
المطلب الأول: وصف نموذج الدراسة	47
المطلب الثاني: معطيات الدراسة	47
المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للمتغيرات	48
المطلب الأول: التمثيل البياني للمتغيرات.	48
المطلب الثاني: التمثيل البياني لإجمالي القور العاملة	50
المطلب الثالث: التحليل الوصفي للعينة	52
المبحث الثالث: النتائج ومناقشتها	53
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.	53
المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL وتحديد رتبته	55

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test	56
المطلب الرابع: تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل	57
خلاصة الفصل	62
خاتمة عامة	64
قائمة المراجع	67

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
01	المؤشرات الوصفية لمتغيرات الدراسة	52
02	نتائج اختبار ADF للاستقرارية	54
03	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL	56
04	اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test	57
05	نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل	57
06	تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ VECM)	58
07	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	59
08	اختبار تجانس تباين الأخطاء	60

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	صفحة
01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019).	42
02	التمثيل البياني لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي	54
03	التمثيل البياني لسلسلة إجمالي القوة العاملة	56
04	التمثيل البياني لسلسلة تدفق الاستثمار الأجنبي	57
05	فترات الإبطاء للنماذج المقدرة.	61
06	اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test	62
07	نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل	63
08	**الرسم البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي**	65
09	**المدرج التكراري للبواقي**	66
10	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي	67

ملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990−2022)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة ARDL، وقد توصلت الدراسة إلى تقدير نموذج ARDL (4،4،0) حيث أن 99% من التغير الحاصل في قطاع التشغيل في الجزائر يتم إرجاعه إلى المتغيرات المدروسة (الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي)، ونفسر هده النسبة بأهمية هذه المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاديات على غرار الاقتصاد الوطني، كما تم التوصل إلى وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين الاستثمار الأجنبي، التشغيل والنمو الاقتصادي، كما تم التوصل إلى وجود أثر موجب لكن غير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، التشغيل، نموذج (ARDL).

Résumé :

L'étude vise à mesurer l'impact du développement des investissements directs étrangers sur l'emploi en Algérie au cours de la période (1990-2022), en utilisant le modèle autorégressif à décalage ralenti (ARDL). L'étude a abouti à une estimation de (4,4,0) Modèle ARDL, où 99% de la variation du résultat dans le secteur de l'emploi en Algérie est attribuée aux variables étudiées (investissement direct étranger et croissance économique). Nous expliquons ce ratio par l'importance de ces variables économiques dans des économies similaires à la . Il a également été constaté qu'il existe une cointégration (relation d'équilibre à long terme) entre l'investissement étranger, l'emploi et la croissance économique. Il a également été constaté qu'il existe un effet positif mais insignifiant de l'investissement direct étranger sur l'emploi.

Mots clés : investissement direct étranger, croissance économique, emploi, modèle ARDL.

Abstract :

The study aims to measure the impact of the development of foreign direct investment on employment in Algeria during the period (1990-2022), using the autoregressive slowed time lag (ARDL) model. The study reached an estimate of the (4,4,0) ARDL model, where 99% of the change The outcome in the employment sector in Algeria is attributed to the variables studied (foreign direct investment and economic growth). We explain this ratio by the importance of these economic variables in economies similar to the national economy. It has also been found that there is a cointegration (long-term equilibrium relationship) between foreign investment, Employment and economic growth. It was also found that there is a positive but insignificant effect of foreign direct investment on employment.

Keywords: foreign direct investment, economic growth, employment, ARDL model.

مقدمة عامة

يشكل الاستثمار محورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، فهي تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، وتخلق فرص عمل جديدة، وتعزز الابتكار وتحسن البنية التحتية.

يساهم تحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في زيادة فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية للسكان عبر عدة آليات إذ يمكن للشركات الجديدة والناشئة أن تخلق فرص عمل مباشرة من خلال توسيع أنشطتها وزيادة حجم إنتاجها.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، إذ يساهم في توفير مناصب العمل، اكتساب العمال المهارات والكفاءات وتعليمهم تقنيات الإنتاج، نقل التكنولوجيا وتحسين ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات، إلا أنه لا يمكن الاستفادة من هذه المكاسب إلا إذا عملت الدول النامية على التوجيه الأنسب له لتفادي الأثار السلبية كالزيادة في معدلات التضخم، تحويل رؤوس الأموال زيادة الاستهلاك والتلوث البيئي.

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم لمسايرة ومواكبة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على العالم الخارجي منذ التسعينات. يعتبر جذب الاستثمارات الأجنبية هدفا أساسيا يسعى صانعوا السياسات الاقتصادية خصوصا في الدول النامية في تحقيقه كوسيلة لاستحداث مناصب شغل وتحسين كفاءة ونوعية اليد العاملة المحلية من خلال نقل واكتساب من الدول المصدرة والذي من شانه تصحيح الاختلال الموجود على سوق العمل وبناء قدرات إنتاجية جديدة بما يساهم في تحقيق الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية من نمو ورفاهية اقتصادية

الإشكالية:

على ضوء ما تم ذكره تتبلور إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها كما يلي:

ما مدى تأثير تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟

تتفرع منها من التساؤلات الفرعية:

- ما مفهوم كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل؟
- كيف يؤثر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل؟
- ما نوع العلاقة التي تربط تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالتشغيل؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة فرضية رئيسية وأخرى فرعية على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: يؤثر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر.

الفرضيات الفرعية: تتمثل في

1. يؤثر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.

2. توجد العلاقة طردية تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر بالتشغيل.

أهمية الدراسة:

للدراسة أهمية بالغة تأتي من أهمية الموضوع المدروس، حيث تناول دراسة أثر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، وذلك من خلال التطرق إلى الجانب النظري للدراسة يتناول المفاهيم والتعاريف الإجرائية لمتغيرات الدراسة، بينما الجانب التطبيقي الذي يعالج الموضوع من خلال دراسة قياسية تحليلية باستخدام برنامج eviews 10

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للوقوف إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تقديم مفاهيم وتعريفات لمصطلحات الدراسة: الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل مع الإحاطة بكل جوانبها؛
2. تقدير نموذجين المتغيرات لقياس أثر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؛
3. تقدير العلاقة بين المتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر؛

4. تحديد اتجاه العلاقات بين متغيرات الدراسة.

مبررات اختيار الموضوع:

من بين أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي:

- الرغبة في معالجة موضوع مهم في السياسة الاقتصادية الوطنية، من خلال محاولة ربط الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في موضوع واحد؛
- أهمية موضوع الدراسة، فالاستثمار الأجنبي يعتبر بديل عن المديونية الخارجية (تحويل الديون إلى استثمارات) خاصة ما تعلق منها بخلق فرص العمل؛
- تخصص الدراسة، بحكم تخصص الماستر اقتصاد كمي وهو ملائم وكذا الرغبة الشخصية في معالجة المواضيع القياسية.

منهج الدراسة:

من خلال الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل ابعاده قمنا بدراسته من خلال:

المنهج الوصفي التحليلي: قمنا من خلاله بسرد اهم التعاريف المتعلقة بالنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل وسعر ومعرفة افتراضاته وأساسياته وكذلك معرفة ومعالجة الناتج المحلي الإجمالي وأدواته وأهدافه.

المنهج القياسي: قمنا من خلاله بدراسة قياسية باستخدام طريقة التحليل الوصفي لدراسة مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على ميزان الدفوعات في الجزائر، وذلك بالاعتماد على برنامج EVIEWS نسخة رقم 12 وذلك للفترة (2000-2022). وتستمد الدراسة أدواتها وبياناتها من التقارير السنوية من البنك العالمي فيما يخص المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالجزائر، أدوات التحليل الاحصائي، الجداول، الأشكال والمنحنيات.

حدود الدراسة:

بالنسبة للاطار الجغرافي نقوم بدراسة الحالة بالنسبة لدولة الجزائر، أما فيما يتعلق بالاطار الزمني تعرضنا لدراسة المتغيرات الاقتصادية (تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، قوة العمالة –التشغيل–، الناتج المحلي الإجمالي (للجزائر خلال الفترة (1990-2022).

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين تسبقهما مقدمة عامة وتعقبهما خاتمة عامة، حيث تناول:

الفصل الأول: الذي يمثل الفصل النظري، جاء بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر، التشغيل في الجزائر، تم التطرق فيه إلى الدراسات الأدبية التي تحدثت عن الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر كان هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني تضمن أساسيات التشغيل في الجزائر حيث تطرقنا فيه النظرة الاقتصادية للتشغيل في الجزائر، وأساليب وطرق التشغيل ثم أبعاد سياسة التشغيل وأهدافه. وتم التطرق في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتشغيل في الجزائر حيث قمنا بتفصيل المبحث الثالث إلى ثلاث مطالب إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والآثار المحتملة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة وإيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفصل الثاني: يمثل الجانب التطبيقي، النموذج والمعطيات في المبحث الأول الذي قسم إلى مطلبين حيث تطرقنا في المطلب الأول: وصف نموذج الدراسة والمطلب الثاني: معطيات الدراسة. والدراسة الوصفية للمتغيرات في المبحث الثاني حيث تكلمنا في المطلب الأول التمثيل البياني للمتغيرات والمطلب الثاني: التمثيل البياني لإجمالي القور العاملة ثم المطلب الثالث: التحليل الوصفي للعينة والنتائج ومناقشتها في المبحث الثالث حيث قسمناه إلى أربع مطالب وهي كالتالي المطلب الأول دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وفي المطلب الثاني تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDLوتحديد رتبته ثم في المطلب الثالث اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test أما في المطلب الرابع تم التطرق إلى تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

الدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أن الإلمام بأي بحث علمي يتطلب الرجوع إلى الدراسات السابقة بهدف التعرف على المصطلحات والمفاهيم الجوهرية والإلمام بالنقاط الأساسية ورسم الطريق الصحيح الذي يوصلنا إلى النتيجة المرغوبة ويمكننا من تحقيق الأهداف المرسومة، لذلك قدمنا عرضا لأهم الدراسات السابقة التي أجريت حول الموضوع بشكل عام والأبعاد التي يحملها في طياته بشكل خاص، سواء ما أنجز منها على الصعيد العربي أو الأجنبي، وذلك بهدف تدعيم أهمية الموضوع من خلال هذه الدراسات التي أجريت في مجتمعات مختلفة والاستفادة من إجراءاتها المنهجية ومقارنة نتائجها بتلك التي تمخضت عنها الدراسة الحالية.

1) القينعي عز الدين، علاقة الاستثمار بالتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية)، مجلة "الأبحاث الاقتصادية" لجامعة سعد دحلب البليدة – العدد 06 (جوان 2012)،

تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الاستثمار والتشغيل، فبواسطة الاستثمارات يمكن استحداث فرص شغل جديدة بتوسيع القاعدة الإنتاجية والتي ستستوعب حتما الطاقات العاملة المعطلة. أما إذا حدث

قصور من طرف الاستثمارات المحلية فيتم اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي، وهو التوجه الذي أخذت به الجزائر في فترة التسعينات، من خلال عملية الخوصصة، وما أفرزته من نتائج، ولعل أهمها:

- ارتفاع نسبة مساهمة القطاع المحلى الخاص والأجنبي (بدرجة أقل) في استحداث مناصب شغل.
- وجود علاقة واضحة بين الاستثمار والتشغيل، تجسد تأثير الأول بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الثاني؛
- تراجع دور القطاع الصناعي العمومي في التشغيل لصالح القطاع الخاص، مع زيادة حصة الإدارة في خلق مناصب الشغل؛ بالرغم من الامتيازات والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، إلا أن حجمه بقي ضعيفا بالمقارنة مع الإمكانيات التي يحتويها الاقتصاد الجزائري.
- ابداء الجزائر إرادة قوية وبذل مجهودات معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار، وذلك بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادي، وبسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار، وبعث المؤسسات المؤطرة له، وتخصيص الأموال اللازمة لتطويره من خلال برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي، لكن رواسب تبعات عملية التحول من نظام ممركز إلى اقتصاد السوق والإرث الكبير الذي ورثته عن نظام التسيير السابق حال دون تحقق النتائج بالقدر المطلوب والمنتظر، مما انعكس بعدم الفعالية عند تطبيق القوانين وبالتباطؤ عند تجسيد سياسة الإصلاح الاقتصادي، وهو ما أضفي نوعا من الركود والجمود على المشاريع الاستثمارية التي لم تواكب الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

2) **دراسة رزوقي يوسف لوالبية فوزي، أثر الاستثمار المحلي على نسب التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1991- 2019**، السنة **2021، مقال علمي في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية.**

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار المحلي على التشغيل في الجزائر، بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة الممتدة بين (1991-2019)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

خلصت الدراسة إلى عدم فعالية الاستثمار المحلي في زيادة نسب التشغيل في الأمد الطويل، وهو ما انعكس من خلال غياب علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار المحلي ونسب التشغيل؛ أي أن الاستثمار المحلي ونسب التشغيل في الدراسة لا تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.

3) **دراسة عماد الدين أحمد المصبح ومحمد عبد الكريم المرعي (2014) المعنونة بـ: العوامل المؤثرة في الطلب على العمالة في بعض الدول العربية خلال الفترة (1990-2011)، مقال نشر في مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 02.**

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في الطلب على العمالة في الدول العربية وتقدير الدالة المعبرة عن هذه العلاقة واستخدم البحث بيانات عن ست من الدول العربية التي توفرت عنها بيانات مكتملة خلال فترة الدراسة 1990-2011. واستند البحث في تقدير نموذج الدراسة على أسلوب تقدير البيانات الزمنية المجمعة Pooled Data وتم اختيار طريقة الأثل الثابتة Fixed Effect في التقدير بناء على اختبار Housman.

توصلت الدراسة إلى نتائج التالية:

- معدل التضخم كان المتغير الأكثر استقرارا في تحديد الطلب على العمالة بما يؤكد انطباق سوق العمل العربية على حالة منحنى فيليبس.
- أهم المتغيرات التي فسرت الطلب على العمل في هذه الدول كان التضخم، فيما لم يكن لأي من المتغيرات الأخرى الداخلة في الدراسة معنوية إحصائية من خلال اختبار t.
- إشارة متغير التضخم عبر ست نماذج موجبة، ما معدل التضخم سوف يؤدي إلى تحسين فرص التشغيل في الدول العربية.
- معدل النمو الاقتصادي الأمثل قد بلغ 5.93% كما بلغ معدل التضخم الأمثل 18.63% وأن تجاوز معدل انفتاح تجاري عن 81.49% سوف يكون له تأثير سلبي على الطلب على العمالة في الدول العربية.

4) **دراسة ادريوش دحماني محمد وعبد القادر ناصور، (2012)، "النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر باستعمال مقاربة منهج الحدود "ARDL "،**

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات صحة قانون فاجنر في الجزائر، من فحص العلاقة بين الانفاق الحكومي العام والنمو الاقتصادي على نطاق واسع في المساهمات الاقتصادية التجريبية، وتناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الجمالي في الأجلين القصير والطويل في الجزائر خلال الفترة (1970-2009) استخدمت الدراسة نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وباستخدام منهج الحدود، وكذلك اختبار تودا ياما موتو الموسع.

توصلت الدراسة إلى أن هناك:

- علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وحجم الانفاق الحكومي في أربع إصدارات تعكس الإطار النظري لقانون فاجنر وتدعمه؛

- كما أظهر تحليل المدى الطويل أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير ايجابي كبير ومعنوي على حجم الانفاق الحكومي؛
- توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أن قانون فاجنر صالح لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بحجم الانفاق الحكومي في الجزائر؛
- خلصت الدراسة إلى أن السياسات ذات الآثار الكنزية في الجزائر من حيث التوسع في الانفاق الحكومي كأداة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي لم تظهر أي فعالية.

5) **دراسة فاطمة بوسالم ونضال** يدروج بعنوان: **سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة، مجلة البحوث والدراسات التجارية – العدد الثاني – سبتمبر 2017،**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع سياسة التشغيل في الجزائر والآليات والتدابير المتخذة في إطار ترقية وتحفيز سياسة التشغيل انعكاساته على معدلات البطالة في الجزائر. وقدمت هذه الدراسة مجموعة من النتائج وهي كالآتي:

- التخلي عن الحلول الظرفية الترقيعية وذلك من خلال الاعتماد على سياسات للتشغيل مدروسة على المدى البعيد؛
- العمل على خلق نمو اقتصادي حقيقي يضمن معالجة نهائية وحقيقية لمشكلة البطالة بما يتوافق ومضمون قانون خاص به؛
- تشجيع المستثمرين الخواص المحليين أو الأجانب على إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسط؛
- منح القروض بدون فوائد وكذا الإعفاءات الجبائية والضريبية، وهو ما يجعل هذه المؤسسات قادرة على البقاء والمنافسة المحلية والدولية؛
- العمل على منح مزايا للشباب البطال لإقامة نشاطات فلاحية، خاصة في الهضاب العليا والجنوب وكذا توجيههم للاستثمار في ميدان السياحة؛
- تحديد الأهداف بدقة من وراء إقامة برامج وأجهزة دعم سياسة التشغيل؛
- إعادة النظر في سياسات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة حديثا، وفتح شبابيك للتمويل الإسلامي والذي يعتبر غيابها السبب الرئيسي في عدم إقبال الشباب البطال على إنشاء مشاريعهم الخاصة.

6) دراسة رائدة شحدة محمد الدودة (2010)، بعنوان: الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995-2007).

كانت من بين نتائج هذه الدراسة أن العلاقة بين حركة رأس المال ممثلا في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة والناتج القومي الاجمالي على غير المتوقع في العلاقة فزيادة الأداء الاقتصادي المتمثل في:

- بزيادة الناتج القومي الاجمالي عامل مهم في التأثير على حركة رؤوس الأموال. ولعل ظهور مثل هذه العلاقة السلبية؛
- زيادة الناتج القومي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي يمكن أن يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطر السياسية في بعض الدول النامية؛
- عدم تطور أسواق المال بالدرجة الكافية لتسهيل حركة الأموال. ومعظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تركزت بشكل خاص في المدن التي تعوزها المدن البنى التحتية؛
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تسهم في انتشار التنمية بين المناطق المختلفة بشكل فاعل كما معول عليها.

التعقيب على الدراسات:

بعد عرض الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية سيتم التطرق إلى بعض النقاط أهمها فيما يلي:

- من ناحية الهدف هناك بعض الدراسات اشتركت مع الدراسة الحالية في الهدف الرئيسي وهو إبراز مشكل الاستثمار الأجنبي المباشر والعراقيل التي تواجه سياسة التشغيل في الجزائر؛
- توضيح سياسة التشغيل في الجزائر وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تم التطرق إلى المجهودات التي تقوم بها الجزائر لصياغة القوانين التي تساعد على اقبال المستثمرين الأجانب كي يقومون بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بغية رفع من نسبة التشغيل في الجزائر؛

مع أن هناك اختلافات موجودة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وهي آفاق استقطاب الشباب الجزائري ومنحهم الفرصة والتسهيلات اللازمة لإنجاح مشاريعهم الجديدة في الجزائر.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من حيث بيئة الدراسة: تمت الدراسات السابقة في بعض الدول العربية وأخرى (الجزائر، مصر، الأردن) أجنبية، والبعض الأخر هنا في الجزائر. في حين تم تطبيق الدراسة الحالية على الاقتصاد الجزائري.

من حيث هدف الدراسة: تعددت الدراسات القياسية في الدراسات السابقة، حيث كانت تهدف إلى العمل على خلق نمو اقتصادي حقيقي يضمن معالجة نهائية وحقيقية لمشكلة التشغيل بما يتوافق ومضمون قانون خاص به، في حين هدفت دراسات أخرى تلك التي تناولت موضوع زيادة الناتج الإجمالي المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي يمكن أن يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطر السياسية في بعض الدول النامية. بينما تتطلع الدراسة الحالية إلى التعرف على تأثير كل من الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر.

من حيث المنهج: يمكن اعتبار الدراسة الحالية دراسة وصفية وتحليلية لكونها تقف على كل جوانب الموضوع بالدراسة والتحليل بالإضافة إلى الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة.

من حيث المتغيرات والمقياس المستخدم: اشتركت أغلبية دراسات السابقة مع دراستنا في تحليل نتائج باستعمال برنامج إحصائي Eviews10، بحيث تم استخراج البيانات من موقع البنك الدولي ثم تم معالجتها وتحليلها.

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، التشغيل في الجزائر

تمهيد

الاستثمار والتشغيل في الجزائر يمثلان مجالات هامة لتطوير الاقتصاد وتعزيز التنمية. حيث تبدأ فكرة الاستثمار من توفر فائض مالي لدى الأفراد أو المؤسسات الذي يزيد عن حاجتهم الاستهلاكية مع وجود رغبة في تنمية تلك الاموال الفائضة خاصة إذا توفرت العوامل المحفزة للفرد أو المؤسسة مثل نسبة الأرباح والعائد وتدني نسبة المخاطرة في عمليات الاستثمار تلك.

تسعى السياسة الحكومية في الجزائر إلى تحقيق توازن بين تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير الوظائف، فيما يتعلق بالتشغيل، تعمل الحكومة على تعزيز فرص العمل من خلال دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة وتنمية المهارات الوطنية. كما تسعى إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال توفير فرص عمل كافية وزيادة الرواتب وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة.

انطلاقا مما سبق، يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: عموميات حول تطور الاستثمار

تقاس درجة نمو دولة في العالم من خلال تطور القطاعات المختلفة التي يتكون منها اقتصادها الوطني، ولا يمكن أن يحدث هذا التطور إلا عند وجود عوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة يمكن الاستفادة منها. وباعتبار الاستثمار هو المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية، والمحدد الرئيسي لتطور النشاط الاقتصادي لأي دولة، فهو يساعد على رفع مستوى معيشة الأفراد وتحسينها، حيث يعمل على توليد فرص العمل، ولهذه الأسباب وأخرى تم التركيز على الاستثمار باعتباره أحد البدائل الأساسية التي تعمل على توفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

أولا: مفهوم الاستثمار

التعريف اللغوي الاستثمار: هو توظيف المال أو تقييده أو تثميره، وتثمير المال هو تكثيره.[1]

التعريف الاصطلاحي: هناك عدة تعاريف للاستثمار يمكن ذكرها كالتالي:

- ❖ يمكن تعريف الاستثمار بانه ترك أو التخلي عن منفعة حالية يمكن الحصول عليها في الوقت الحالي من خلال اشباع استهلاك حالي بهدف الحصول على تلك المنفعة في المستقبل وتوقع ان تكون تلك المنفعة المتوقعة أكبر والتي تأتي من الاشباع الاستهلاكي في المستقبل.
- ❖ هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو شكل غير ملموس[2].

[1] فاضل محمد العبيدي، "**البيئة الاستثمارية**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2012، ص15.

[2] عطا علي الزبون، "**إدارة الاستثمار**"، زمزم ناشرون وموزعون للنشر والتوزيع، الأردن، 2023، ص15.

يعرف محمد الجوهري الاستثمار: ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع للحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل، للاستثمار إذن هو نوع من الإنفاق ولكنه إنفاق على الأصول يتوقع تحقيق عائد على مدة فترة طويلة من الزمن[1]

كما يعرفه **محمد حنا توفيق** باعتباره التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع الاستهلاك حالي (حاجات) وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي. تعريف شامل للاستثمار على انه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وتعوض عن كامل المخاطرة الموافقة للاستثمار.

يمكن تعريف الاستثمار من ثلاثة نواحي:

- **من ناحية محاسبية:** في هذه الحالة فان مفهوم الاستثمار يرتبط مع مفهوم المدة، وهكذا فإننا نجد في حساب الأصول الثابتة كل السلع والقيم المادية والمعنوية التي تم الحصول عليها أو إنشائها من طرف المؤسسة والتي تخص عدة سنوات أو دورات مالية، ونجدها مسجلة في النظام المحاسبي المالي ضمن الصنف الثاني.
- **من ناحية اقتصادية:** يمثل الاستثمار في هذه الحالة كل نفقة منتجة لإيرادات في المستقبل أو تؤدي إلى تقليص النفقات على المدى البعيد، كما أن يتم شراء آلة تؤدي إلى رفع حجم الإنتاج أو تخفيض اليد العاملة[2].

[1] محب حنة توفيق، "**الهندسة المالية (الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار)**"، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 45.

[2] جمال الدين برقوق، "**إدارة الاستثمار**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص 18-19.

- **من ناحية مالية:** يتمثل الاستثمار من وجهة النظر المالية في مجموعة من النفقات التي ستأتي عبر الزمن مداخيل تمكن من تغطية النفقة الابتدائية التي ستلزمها المشروع الاستثماري. الاستثمار من خلال المفهوم المالي يرتبط برصيد التدفقات المالية الناتجة عن المشروع حيث أن هناك تدفقات مالية خارجة في شكل النفقات، وهناك تدفقات مالية داخلة في شكل إيرادات والفرق بينهما يعبر لنا صافي التدفقات المالية[1].

فلو حاولنا النظر إلى الموجودات المالية سواء لدى الأفراد (الأسر) أو لدى المشروعات لوجدت أنها تتكون من موجودات مادية وموجودات مالية (غير مادية)، موجودات مادية مثل: الأراضي البنايات المنشآت السلع المعمرة، الآلات المعدات، السيارات...الخ. موجودات مالية (غير مادية): مثل النقود، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، السندات والأسهم والتعهدات.... الخ وعليه فان أي عملية لتوظيف الأموال سواء كانت في موجودات مادية أو مالية تعتبر استثمار[2].

ثانيا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر:

❖ على أنه "حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حتى يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة"[3].

[1] معراج هواري وآخرون، "**القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص49.

[2] طاهر جردان، "**أساسيات الاستثمار**"، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص13.

[3] أميرة حسب الله محمد، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**"، مصر: الدار الجامعية، 2004-2005، ص19.

❖ هو تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[1].

❖ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية[2]: (OCDE,1983, page14) إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل أو في مؤسسة جديدة؛ إقراض طويل الأجل (خمس سنوات أو أكثر).

❖ يرى كل من صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعكس سعي كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[3].

❖ عرفت هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، حيث يعكس منفعة وسيطرة

[1] سلخان هنية وخضير عقبة، "مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص عمل حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2017"، **مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة**، المجلد 03 / العدد: 01 (2020)، ص 114- 126، ص115.

[2] OCDE, Définition de référence détaillée des investissements internationaux .paris: OCDE,1983, P14.

[3] كريمة قويدري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2011، ص05.

دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي إلى جنسيتها.[1]

من خلال التعاريف التي قدمت للاستثمار الأجنبي المباشر اغلبها يرتكز على العلاقة الطويلة في الدولة المضيفة ولم يحدد شكل الاستثمار من التعريف، لذلك ركز التعريف التالي على أن الاستثمار الأجنبي يقصد به كافة المشروعات التي يتم إنشاؤها من قبل المستثمرين الاجانب من خلال مشاركة المستثمر في الدولة المضيفة أو يمتلكونها بالكامل وقد يسيطرون على الادارة تتميز بأنها استثمارات طويلة الأجل[2]. وبالتالي حدد هذا التعريف شكل الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث قد يكون مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي أو مساهم فيه مع المستثمر الوطني. وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تدفق رؤوس الأموال خارج الدول الأم لتحقيق الأرباح.

ثالثا: أهداف الاستثمار

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، حيث قد يكون الهدف من عملية الاستثمار، وهو تحقيق النفع العام، كما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة مثل إنشاء مستشفى أو جامعة حكومية أو خط سريع... الخ.

قد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق العائد أو الربح، كما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات التي يقوم بها قطاع الأعمال، وبصورة عامة، يمكن القول، أن أغلب الدراسات التي تتناول موضوع الاستثمار تركز على الاستثمارات في قطاع الأعمال، أي

[1] علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص04.

[2] أحمد زغدارن، "الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال الاستثمار دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة"، **مجلة الباحث**، المجلد 3، العدد 3، 2005، ص159.

الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق عائد أو الربح والذي يترافق بمستوى معين من المخاطرة. ويمكن إجمال أهم أهداف عملية الاستثمار بما يلي[1]:

أ. تحقيق عائد مناسب، حيث أن هدف أي مستثمر هو الحصول على عائد مناسب، يساعد على استمرارية المشروع.

ب.المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع، ومن اجل ضمان ذلك لابد من اللجوء إلى أسلوب المفاضلة والاختيار والتي تتضمنها دراسة الجدوى الاقتصادية وصولا إلى اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة من بين عدة فرص مختارة أو مقترحة، البديل الذي يحقق أكبر عائد وبأقل درجة من المخاطرة.

ج. استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته، وهذا يعني أ دائما أن المستثمر يسعى من وراء استثماره لأمواله في مشروعات استثمارية في الحصول على عائد مستمر وزيادته وتنميته باستمرار.

د. ضمان السيولة اللازمة من الأهداف الأخرى للمستثمر هو توفير حد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العمل والعملية الإنتاجية، من اجل التمكن من تغطية حالات الطوارئ والحالات غير المحسوبة التي قد تواجه العملية الإنتاجية.[2]

المطلب الثاني: مجالات وأنواع الاستثمار

يقصد بمجالات الاستثمار أنواع أو وجهات النشاط الاقتصادي الذي سوف توجه إليه الأموال بهدف الحصول على العوائد المرجوة، وبهذا المفهوم فإن مصطلح نوع أو مجال أكثر شمولية وتمثيلا من مصطلح أداة، فالمستثمر في عملية مفاضلته واتخاذ قراره الاستثماري

[1] كاظم حاسم العيساوي، "**دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي**"، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 19.

[2] كاظم حاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص20.

بين الاستثمار المحلي أو الأجنبي فإنه بصدد تحديد مجال استثماره، في حين أن مفاضلة مستثمر آخر بين العقارات أو الأسهم والسندات فإنه بصدد تحديد أداة استثمارية تناسبه، وعليه وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى الاستثمار إلى أكثر من زاوية وبالتالي يمكن تصنيفه وفقا لأكثر من معيار.

أولا: التصنيف وفق معيار الأصل موضوع الاستثمار:

يشمل هذا النوع من التصنيف تقسيم الاستثمار حسب الأصل محل الاستثمار، وتقسم إلى:

1.1 الاستثمارات الحقيقية (المادية): وهي تلك الاستثمارات التي ترتبط بالطبيعة والبيئة ولها كيان مادي ملموس أي يترتب عليها زيادة الأصول الحقيقية، ويعتبر الاستثمار حقيقيا إذا ما وفر للمستثمر حقا في حيازة أصل حقيقي كالسلع والعقار والذهب...الخ والأصل المادي أو الحقيقي هو ذلك الأصل الذي له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه ظهور منفعة اقتصادية على شكل سلعة أو خدمة فمفهوم الاستثمار الحقيقي نابع من الفكرة القائلة بأن الاستثمار يترتب عليه خلق منافع اقتصادية تزيد من ثروة المستثمر ومن ثم ثروة المجتمع وهذه الزيادة في الثروة تتمثل في القيمة المضافة، ولذلك يسمي بعض الاقتصاديين هذا النوع من الاستثمار باستثمار الأعمال أو المشروعات[1].

2.1 الاستثمارات الحقيقية (غير مادية) وهي الأصول الحقيقة التي لها وجود حقيقي مثل العقارات، الأصول الإنتاجية، المعادن الثمينة الاجمار... اللوحات الفنية وهي استثمارات تتم في اشياء مادية ملموسة ومنها يمكن اشتقاق الاستثمارات الاخرى كما في الخيارات المالية وتتميز الاستثمارات الحقيقية بقدرتها على الاضافة إلى الناتج الاجمالي بعكس الاستثمارات الاخرى التي لا تعمل على تلك الإضافة وإنما هي مبنية على الأصول الحقيقية ولذلك سميت بالمشتقات المالية[2].

[1] عمر قريد، "**تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص32.

[2] عطا علي الزبون، **إدارة الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص24.

يشمل هذا النوع من التصنيف أربعة أقسام[1]:

* **استثمارات التحديث:** هي استثمارات مادية أيضا ترمي إلى رفع المستوى التقني للمعدات والتي يكون من شأنها تخفيض التكاليف المتوسطة مع الزيادة في النوعية، وتكون درجة المخاطرة فيها قليلة.

* **استثمارات التجديد:** تهدف هذه الاستثمارات إلى توسيع الإنتاج عن طريق زيادة حجم الطاقات الإنتاجية أو تحسينها ويكون من شأنها إما تحقيق زيادة كمية المنتجات المعتادة وذلك بتطوير طريقة الإنتاج للمنتجات السابقة أو إدخال نوع جديد من المنتجات إلى السوق، وغالبا ما ترتبط هذه الاستثمارات بعمليات الأبحاث لتطوير نشاط المؤسسة وذلك لبعث منتجات جديدة بعد تصميمها، وتعمل هذه الاستثمارات على تطوير المنتجات وتطويرها مما يعمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجديدة مقارنة بالمنتج السابق وهو ما يؤدي بالمؤسسة إلى ضمان مكانة وحصة أكبر في السوق.

* **الاستثمارات الإستراتيجية:** هي استثمارات مادية تعكس الاختيارات الكبرى الإستراتيجية للمؤسسة حيث يتم من خلالها تركز نشاطات المؤسسة في منتجات معينة للحفاظ على حصتها في السوق أو الدخول في تكتلات مع مؤسسات أخرى في سبيل تحقيق تكامل رأسي أو أفقي.

يكون التكامل الأفقي نتيجة اندماج المؤسسات المتكافئة في رأس المال العمالة، القدرة التنافسية ورقم الأعمال، أما التكامل الرأسي فيعني الاحتواء وذلك عند عدم تكافؤ المؤسسات، حيث تندمج المؤسسات الضعيفة تحت لواء المؤسسات القوية والكبيرة.

* **الاستثمارات المالية (الظاهرية):** هو توظيف أصل من الأصول المالية كشراء حصة في رأس المال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع أو إذن) خزينة تعطي

[1] هواري معراج وآخرون، "**القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**"، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص43-44.

مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد وبالحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين ذات العلاقة، كما أنه استثمار لا تنتج عنه زيادة تفيد في إنتاج السلع والخدمات، وإنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لآخر مما يعمل على تحقيق إيرادات ووفرة مالية[1]. تشمل الاستثمارات المالية:

أ. **سند ملكية لأصول المالية (مباشر):** (الأسهم العادية، خيارات الأسهم، حقوق الاكتتاب الأسهم.

ب.**سند ملكية لأصول مالية (غير مباشر):** (صناديق لاستثمار التامين على الحياة

ج. **سندات المديونية:** مثل (حسابات التوفير الودائع، سندات حكومية، سندات شركات)

د. **الأدوات المالية المختلفة:** وهي أدوات مالية لهها صفات مشتركة مع سندات الملكية وسندات الدين مثل السندات القابلة لتحويل إلى أسهم عادية[2].

ثانيا: التصنيف وفق المعيار القانوني

يمكن تصنيف الاستثمار وفق هذا المعيار إلى ثلاث أنواع وهي:[3]

1.2. **استثمارات عمومية** وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

2.2. **الاستثمارات الخاصة:** يتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

---

[1] ايمان مودع، "**أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر: بسكرة، الجزائر، 2019، ص04.

[2] عطا علي الزبون، مرجع سبق دكره، ص24

[3] أحمد نصير، "**أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012** "، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص15.

3.2. **الاستثمارات المختلطة:** وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

ثالثا: التصنيف وفق معيار طبيعة الاستثمار

يقسم الاستثمار من حيث طبيعته إلى:

❖ **الاستثمار المباشر:** يقصد بمصطلح الاستثمار المباشر (بالإنجليزية: Direct Investment) أو ما يعرف باسم الاستثمار الأجنبي (بالإنجليزية: Foreign Direct Investment) أو (FDI) بأنه عبارة عن الاستثمار في مؤسسة أو شركة تجارية أجنبية للحصول على السيطرة والنفوذ وممارسة تأثير أوسع ضمن قرارات إدارة الشركة الأجنبية مقابل أن يقوم الطرف المستثمر بتوفير رأس المال للشركة[1].

❖ **الاستثمار غير المباشر:**

الاستثمار غير المباشر بالإنجليزية (Indirect Investment) وهو عبارة عن نوع من أنواع الاستثمار التي يتم من خلاله عملية الاستثمار في الشركة أو العقار من خلال شراء الأسهم أو شهادات الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى من قبل الطرف المستثمر بحيث تتم هذه العملية الاستثمارية بطريقة غير مباشرة؛ ويعني ذلك أن هذا النوع من الاستثمار يتم عن طريق المؤسسات المالية الوسيطة أو عن طريق مستشار قانوني مختص بهذا النوع من الاستثمار[2]. من الجدير بالذكر، أنه وعلى عكس الاستثمار المباشر، في الاستثمار غير المباشر لا يمكن للطرف المستثمر سواء كان من الأفراد أو الشركات

[1] متوفر على الموقع: https://mawdoo3.com/، تم الاطلاع عليه يوم2024/05/18

[2] متوفر على الموقع: https://mawdoo3.com/، تم الاطلاع عليه يوم2024/05/18

المستثمرة الحصول على أي مشاركة أو سلطة أو نفوذ في قرارات إدارة النشاط التجاري داخل الشركة الأجنبية أو المحلية والتي تم الاستثمار فيها.

من خلال عملية بلورة تصنيف جديد لأنواع الاستثمار وهذا وفق عملية دمج لمعياري الجنسية والطبيعة معا ولكن بالتركيز على الاستثمارات الأجنبية لأنه يمس جزء مهما من هذه المذكرة.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، وللتفرقة بين النوعين استوجب على الباحثين والخبراء ضرورة البحث عن العناصر الحقيقية والتي من خلالها يتسنى تحقيق ذلك ومن ثم وضع الحد الفاصل بينهما وتجنب احتمال الوقوع في الخلط بينهما.

أولاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.2 - الاستثمار المشترك:

هذا الشكل للاستثمار الأجنبي المباشر قدمت له مجموعة من التعاريف، نعرض بعضا منها من خلال مايلي[1]:

يرى **كولدي (Kolde)** "أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه، أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العمليات التجارية...الخ". أما **تيربسترا (Terpstra)** فيرى أن الاستثمار المشترك "ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون

[1] عيمة بوكلتوم وداود خيرة، **الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1998-2010)**، الملتقى الدولي حول "**إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه".

ويرى **ليفجستون (Livingstone)** في هذا الشأن "أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي/ وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا".

2.2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يعد هذا النوع من الاستثمار هو الأكثر أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء مشروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ويتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام المستثمر الأجنبي بجلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها والتي تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية والتقنية للمشروع المراد إقامته دون تدخل الدولة المضيفة، ثم القيام بالإعمال الهندسية وجلب الخبراء والتقنيين والإداريين والآلات والمعدات والقيام بالإشراف على انجاز المشروع ثم مباشرته بالإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي[1].

3.2 - مشروعات أو عمليات التجميع

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...الخ، في مقابل عائد مادي متفق عليه. كما وتجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل

[1] صلاح عباس، **العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 29-20

لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي، أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد واتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر في مشروع الاستثمار، فإن هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط أو أشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج[1].

4.2 – الشركات متعددة الجنسية

تعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار والمحرك له، حيث أن لها فروعاً متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج وتنوعه، وتفوقها التكنولوجي، والانتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً وكذا زيادة درجة التنوع والتكامل، كما أنها تدار من مركزها الرئيسي في الوطن الأم. ويزداد حجم تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع تعاظم الثروة التكنولوجية المعاصرة، فتكنولوجيا المعلومات قد سهلت حركة كل من الاستثمار والصناعة إلى حد كبير، حيث تمكن تكنولوجيا المعلومات أي شركة من أن تعمل الآن في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين عليها بالضرورة إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة لها وجود فيها، إذ يستطيع المهندسون الإقامة في أماكن جديدة–شركات الهاتف الخلوي – بإفريقيا مثلاً، وبمقدور مصممي المنتجات في شنغهاي أن يراقبوا أنشطة مجموعة من المصانع في مختلف الدول الآسيوية ودول المحيط الهادي[2].

ثانياً: أنواع الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار أوجه وأنواع يمكن من خلالها رفد الاقتصاد الفردي والمحلي والخارجي بالإنتاج الذي يؤدي إلى تحسين الحياة الاجتماعية والسياسية ومستوى الدخل والمعيشة في الدولة ومن هذه الأنواع.

---

[1] نعيمة بوكلتوم وداود خيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص03–04.

[2] عز الدين مخلوف، "**دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر –**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: "اقتصاد كمي"، جامعة الجزائر، 2006، ص40.

✓**الاستثمارات الوطنية:** وهي الاستثمارات التي لا تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني ورأس المال وطني ويتم داخل الوطن[1].

✓**الاستثمارات الأجنبية (الخارجية أو الدولية):** يمكن تعريفها مثلما جاء عند "جيل برتان" على أنها "كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد ما من البلدان[2].

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات التي تتمتع بالجنسية الأجنبية، كما أنه أيضا توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية[3].

✓ **الاستثمار المشترك:** وهي الاستثمارات التي تجمع بين رؤوس الأموال المحلية ورؤوس الأموال الأجنبية[4].

المطلب الرابع: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المحفزة له

أولاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دوره الفعال في تحقيق النمو والتنمية، فهو يعد وسيلة هامة لتحقيق معدل النمو المستهدف، ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية، وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فقد أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي للدول تقاس بمدى

[1] عبد الله عبد الله، "**ضمانات الاستثمار في الدول العربية – دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص19-20.

[2] علي مقلد وعلي زيعور، "**الاستثمار الدولي**"، الطبعة الأولى، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت، لبنان، 1970، ص07.

[3] عبد الله عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص20.

[4] عائشة عميش، "**دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2017، ص08.

قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات[1].

إلى جانب ذلك، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتوج، هذا ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر المحرك الأساسي لعملية التصدير كما يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساعد في تطوير المنتوج وتخفيض تكاليف الإنتاج والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة. فضلا عن ذلك، ترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة من العوامل لعل أهمها:

1.1.تأثيره على التقنيات المستخدمة حيث يمثل أكثر الطرق جدوى لجلب التقنيات الحديثة، فضلا عن استهدافه لتطوير العمليات الإدارية والرقابية.

2.1.يؤثر في حل مشكلة البطالة بالدولة المضيفة؛ جزئياً سواء بشكل مباشر من خلال خلق فرص عمل، وتطوير العمالة الوطنية.

3.1.يساهم في تدفق الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الطلب على العملة المحلية لتمويل المدفوعات المحلية، ومن ناحية أخرى يساهم في زيادة فرص التصدير وتخفيف الاستيراد.

4.1.يساهم الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي من خلال إضافة مصدر للتمويل بالنقد الأجنبي يضاف إلى رصيد الدول المضيفة، بالإضافة إلى تقديم المعرفة التقنية اللازمة لنجاح تلك الاستثمارات.

[1] نعيمة العربي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، مجلد (08)، عدد (01)، 2022، الجزائر، ص: 384-385

ثانيا: العوامل الدافعة للاستثمار الأجنبي المباشر

تلخص العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية الأكثر شيوعا في ثلاث مجموعات من العوامل: العوامل الاقتصادية، العوام مل السياسية والعوامل القانونية والتنظيمية[1].

1.2 العوامل الاقتصادية: تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة وللأجنبي خاصة، لما لها ن تأثيرات على المشروع الاستثماري. منها:

- **حجم السوق المحلية ونموها:** يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الطلب الجاري. أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان. فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من (GDP) وعدد سكان مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية:** تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتأمين، والشفافية في المعاملات المالية. فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة (الخوصصة) يكون عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر. فتغيير القوانين عشوائيا وبدون مبرر يعتبر مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي.

- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** يعد معدل نمو (GDP) من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق. فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع

[1] بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، **مجلة الباحث** عدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 102-103.

فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف. والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو (GDP) وحجم التدفقات الواردة"[1].

- **معدل التضخم:** إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج. فمع دل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى. وعليه فمع بدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات.

- **الحوافز الضريبية والمالية:** رغم محدودية هذه الحوافز في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها في حالة وجود العوامل المحفزة السابقة يكون لها تأثير في جذب الاستثمارات[2]:

- ✓ وضوح النظام الضريبي وربطه بالأولويات الاقتصادية؛
- ✓ خفض التعريفة الجمركية على الأصول الثابتة المستوردة؛
- ✓ تحفيز البحوث التي تهدف إلى تطوير للمنتجات القائمة أو التي نسعى إلى ابتكارات جديدة؛
- ✓ تحفيز التوظيف بتقديم مبالغ نقدية للشركات التي تخلق مناصب شغل جديدة؛
- ✓ التشجيع على تأسيس المشروعات الصغيرة؛
- ✓ توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة على المستوى العام.

[1] بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، **مجلة الباحث**، مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

[2] عمار زودة، "**محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص133-134.

على أساس أن هذه الحوافز سهلة التحقيق على الواقع مقرنة بالعوامل المحفزة السابقة، فإن الدول تتنافس فيما بينها لتقديم أحسن العروض. ويظهر ذلك من خلال تقارير UNCTAD السنوية للاستثمار العالمي وعدد القوانين واللوائح المعدلة من اجل جذب الاستثمارات.

- **سعر الصرف:** يمكن تعريف سعر الصرف بأنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، حيث أنه في غياب عملة وحيدة تستخدم كوسيلة دفع دولية أصبح من الضروري اللجوء إلى المقارنة بين عملات الدول التي تدخل في المبادلات الدولية، ومنه عملية المقارنة تعتبر جوهر عملية صرف العملات.
- **وجود سوق مالي كفؤ وفعال:** يتميز السوق الكفء بقدرته على توفير المعلومات الخاصة بالعملية الاستثمارية بشكل عال من الدقة وخصوصا المعلومات الجديدة، إذ كلما توفرت للمستثمر معلومات جديدة مشجعة على الاستثمار كلما أقدم على الاستثمار ويختلف المستثمرون من حيث الاستفادة من كفاءة السوق وباختلاف المعلومات التي يعكسها السوق فمنها معلومات تاريخية أو حالية أو مستقبلية[1]
- **توفر اليد العاملة:** تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من اجل تعظيم الربحية. ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول. وعليه الدول التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها بالإضافة إلى كونها مساعدة على التكيف مع طرق الإنتاج الحديثة واستيعابها[2].
- **توفر البنية التحتية الملائمة:** تتمثل في شبكات النقل (البري، البحري والجوي)، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة (نفط) كهرباء وغاز). فوجود البنية

[1] عطا علي الزبون، "**إدارة الاستثمار**"، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2017، ص24.

[2] بولرباح غريب، مرجع سبق ذكره، ص 102.

التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية يقل من تكاليف الإنتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة، يكون حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فم من مهام الدول المضيفة توفير مثل هذه البنية المناسبة.

- **توفر المناطق الحرة:** تعرف المناطق الحرة بأنها جزء من أرض الدولة معزول بأسوار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة. ولهذه المناطق فوائد تستفيد منها الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب. بوجود هذه المناطق يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة، وعليه فوفرة المناطق الحرة يعتبر عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر.

2.2 العوامل السياسية: يتأرجح الاستقرار السياسي بين ترتيبه في المقام الأول أو الثاني كعامل جذب للاستثمارات. حيث ترتبط العوامل السياسية بالمخاطر السياسية (المتمثلة أساسا في: الإيديولوجيات السياسية، الصراع الديني، عدم الاستقرار الاجتماعي، التأميم، الصراعات المسلحة، الانقلابات العسكرية، الحقد والعداء للأجانب... كلما قلت المخاطر السياسية يكون هذا عاملا محفزا لجذب الاستثمارات في الدولة.)، التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي. وتأخذ الأشكال التالية:

- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة للمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة بدون تعويض؛
- التأميم، تحويل المشروعات الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة؛
- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج؛

- الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية.[1]

وهناك مجموعة من العوامل التي تدفع او تشجع المستثمر على الاستثمار منها[2]:

2 .3 توفر المناخ القانوني والاجتماعي والسياسي المناسب للاستثمار لتوفير الامان للمستثمر.

هناك بعض الدول أو المجتمعات التي تتميز بتواجد القوانين والتشريعات التي من شانها دفع العملية الاستثمارية إلى الامام من خلال الاعفاءات الجمركية والرسوم المخفضة والالتزام بعمليات التسويق للمنتجات وتقبل المستهلك والمجتمع بشكل عام للعمل الاستثماري مما يزيد من إقبال المستثمر على الاستثمار كما يلعب المناخ السياسي الذي يخلو من الحروب والنزاعات على دفع عجلة الاستثمار إلى الأمام.

ثالثا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، العوامل التي ينبغي دراستها لتحديد إمكانية القيام بالاستثمار في بلد ما، حيث يوجد على نطاق كبير اتفاق على إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتوفر مجموعة من العوامل أهمها أن تكون للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل انخفاض الأجور والضرائب وتوفر المواد الأولية واتساع السوق. إلا إن محددات قيام الاستثمارات الأجنبية تقوم بالدرجة الأساس على عامل تعظيم الأرباح وتوازنه مع عامل تقليل المخاطر، فكلما كانت المزايا النسبية لكل بلد تحقق تدنيا في التكاليف المتعلقة بأسعار المواد وأجور القوى العاملة أو توفر مزايا الموقع بالقرب من الأسواق أو الموانئ لتقليل

[1] بولرباح غريب، مرجع سابق، ص 103.

[2] عطا علي الزبون، "**إدارة الاستثمار**"، مرجع سبق ذكره، ص23.

تكاليف النقل، وبتعبير آخر كلما كانت العوائد أعلى كان ذلك البلد مهيئا للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من غيره. ويلعب عامل المخاطرة وتقلبها الدور الأخر في تحقيق المزايا لذلك البلد ومنها درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وكذلك المحددات التشريعية المتمثلة بالقوانين والتشريعات والقرارات وغيرها[1].

[1] باسم حمادي الحسن، "**الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد**"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2014، ص32.

المبحث الثاني: أساسيات التشغيل في الجزائر

تعتبر أساسيات التشغيل موضوعًا حيويًا يتضمن عدة جوانب تتعلق بسوق العمل، القوانين والتنظيمات، الفرص والتحديات ليتأثر بعدة عوامل منها الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. تواجه البلاد تحديات كبيرة في هذا المجال لكنها أيضًا تسعى لتحسين بيئة العمل وتوفير فرص أفضل للمواطنين من خلال السياسات والمبادرات المختلفة.

المطلب الأول: النظرة الاقتصادية للتشغيل في الجزائر

تتنوع وتختلف مفاهيم التشغيل، ولكنه بشكل عام يشير إلى العمليات أو الأنشطة التي يتم من خلالها تشغيل أو إدارة نظام أو جهاز أو مشروع.

أولاً: مفهوم التشغيل

العملية لها مفهومان، مفهوم تقليدي وآخر حديث. المفهوم التقليدي يعني أن: تمكين الشخص من الحصول على عمل ومزاولة الأنشطة الاقتصادية المختلفة بعد الحصول على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين. أما بالنسبة للمفهوم الحديث، فيرى التشغيل لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل ويمنحه حق المشاركة والتمثيل في المنظمات المختلفة والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في رفع مستواها مؤهلاته من خلال التكوين والتدريب والتقاعد وفق الشروط التي يحددها القانون، رد البشرية والقوى هو أن العمالة تتزامن مع العمالة وتؤدي إلى الضرر العامل[1].

التشغيل هو ذلك النشاط الذي يتطلب تجديد قوة عاملة مؤهلة وفعالة ودعوة الأفراد المرشحين على تقديم طلباتهم لشغل هذه الوظائف.

[1] نوال بن عمار، إمكانية تحليل: إشكالية سياسة التشغيل في الجزائر، "**مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**"، المجلد 01، العدد 02، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020، ص 10.

ثانيا: المراحل التاريخية للتشغيل في الجزائر

إنَّ سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية وكذلك هي ليست سياسة لسوق العمل، وإنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر أي أنها تتدرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي ومن السياسات القطاعية، فضلا عن سياسة اقتصاد السوق ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل، ونجد هذه السياسات تمحورت ضمن السياسة العامة للدولة ضمن مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

رغم الإصلاحات الاقتصادية المتعددة في نهاية الثمانينات إلا أن استفحال الأزمة أثرت سلبا على الأوضاع الداخلية في انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة وشح مصادر التمويل الخارجي، وتضخم الديون وارتفاع خدمة الديون ونشوب أزمة المديونية[1] هذه الوضعية جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة واستيراد التجهيزات والمواد الأولية والمواد النصف مصنعة وقطع الغيار مما أدى إلى تراجع في معدلات النمو والاختلال في التوازنات الداخلية والخارجية وتسجيل معدل عالي من البطالة حيث بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة والشروع في انتهاج سياسة اقتصادية أكثر نجاعة وصرامة وأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي[2] وذلك بتطبيق برامج استعجالية للتخفيف من حدة البطالة والتقليل من حدة الفقر فكان ذلك بتطبيق برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي المدعوم من طرف المؤسسات المالية العالمية والاستعداد النفسي للدخول في نظام اقتصاد السوق من خلال تعميق الإصلاحات حيث تعززت

[1] عبد العزيز الشرابي وعبد الرازق بن الحبيب، "السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي، إشارة خاصة إلى معضلة البطالة"، **مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد السادس، جامعة الجزائر 1997، ص56 -58.

[2] عبد الله محمد قسم السيد، "**التنمية في الوطن العربي**"، دار الكتاب الحديث، السودان، 1994، ص 202.

التشريعات الاقتصادية بمجموعة من القوانين والمراسيم الهدف منها تعبيد الطريق للاتجاه نحو اقتصاد السوق ومن بين هذه الإجراءات نلخصها في ما يلي:

1) تنظيم السوق المالي من خلال إصدار قانون النقد والقرض حيث أعطى للأجهزة المصرفية ديناميكية جديدة تختلف عن النظام السابق حيث تمكن الترخيص بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية جزائرية وأجنبية كما يرخص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية كما يمكن تنظيم الأسواق النقدية وتحديد كيفيات المعاملة فيها؛ وكذلك من أجل خلق مناصب للعمل وخاصة للطبقة المتعلمة ومنها خريجي الجامعات.

2) تعميق إجراءات الاستثمار[1] وإعطاء ضمانات قانونية وخاصة للاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية وهذا لدفع الاستثمار الخاص نحو المشاركة الفعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال الضمانات والامتيازات الواسعة التي أعطاها المشرع للمستثمرين خاصة الأجانب وذلك بغية جلب الاستثمارات من أجل توفير السلع والخدمات وتوفير عروض العمل وهو المجال الذي كان حكرا على الدولة. في هذه الفترة أبرمت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني: أساليب وطرق التشغيل

بالنسبة للأساليب وطرق التشغيل التي اعتمدتها الدولة في إطار تنفيذ سياسة التشغيل فقد كانت متعددة سواء كان عن طريق التشغيل المباشر أو غير المباشر لطالبي مناصب العمل ومن بينها:

1) برنامج تشغيل الشباب: ويتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت، وينظم من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة، وقطاعات الفلاحة، ويخص هذا البرنامج طالبي العمل دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في

[1] عبد الله محمد قسم السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 202.

المنظومة التربوية، وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة العملية، وتقوم الدولة بتمويل برنامج تشغيل الشباب عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، وتحدد الإعانات المقدمة وفقا لعدد المستفيدين ومستوى التأجير، الذي يربط حسب مستوى الأجر الوطني الأدنى، أما على المستوى النوعي كشف تطبيق برنامج تشغيل الشباب عن وجود نقائص مرتبطة بـ: إشكالية الإدماج التي تنحصر في مناصب العمل المؤقتة غير المحفزة وغير المؤهلة والتي توجز في إطار الأجر الوطني الأدنى، وتنظيم الإجراءات الهامشية تماما على المستوى المحلي، بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق مختلف نشاطات المتدخلين ومتابعتهم[1].

2) جهاز الإدماج المهني للشباب: انطلق هذا الجهاز الخاص بإدماج الشباب مهنيا عند مطلع التسعينات وهو يركز على توظيف الشباب مؤقتا، ويهدف هذا البرنامج إلى تمكين الشباب من خبرة مهنية داخل وحدة إنتاجية أو إدارة خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر و12 شهرا، وتتولى الجماعات المحلية عملية توظيف الشباب، أما مناصب العمل فتوفرها المؤسسات المحلية أو الإدارات مقابل إعانة مالية يمنحها صندوق مساعدة تشغيل فئة الشباب، الذي حل محل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب سنة1996[2].

3) عقود ما قبل التشغيل: انطلق هذا البرنامج في شهر جويلية 1998 وهو موجه للشباب ذوي الشهادات العاطلين عن العمل الجامعيين والتقنيين (والذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و35 سنة)، كما يدمج هذا البرنامج ضمن مستفيدين من البطالين، الذين سبق لهم أن اشتغلوا في إطار برامج العمل المؤقت، وتستغرق مدة التوظيف سنة، وتموله وكالة التنمية الاجتماعية كليا من صندوق الخزينة، ويمكن تجديد هذا العقد مرة واحدة ولمدة ستة أشهر،

[1] لعريبي أحمد وحاج عمر إبراهيم، آليات التشغيل في الجزائر، **المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية**: المجلد 01، العدد 02، جامعة وهران، الجزائر، ديسمبر 2019، ص455.

[2] الأمير عبد القادر حفوظة وغرداين حسام، آليات وبرامج السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية تقييمية)، **مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، المجلة 03، العدد 04، المركز الجامعي البيض، الجزائر، جوان 2017، ص114.

وبعد انقضاء سنة يتحصل المستفيد من عقد ما قبل التشغيل على شهادة عمل يمكن تقديمها لاحقا عند أي توظيف.

4) إسهامات الوكالات الوطنية في تدعيم التشغيل في الجزائر: نظرا للآثار السلبية الخطيرة التي نتجت عن هذه الظاهرة في المجتمع بصفة عامة، وفي أوساط الشباب بصفة خاصة. فقد قامت الجزائر بعدة إجراءات، واعتماد عدة برامج خاصة بهذه الفئة بهدف التخفيف شدة الصدمات التي يمكن أن تتركها في نفوس العاطلين عن العمل من الشباب، وانعكاس ذلك على تعاملهم مع باقي أفراد المجتمع، وذلك بالرغم من الصعوبات الاقتصادية المالية والهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ مطلع التسعينات تاريخ بداية التحول نحو الاقتصاد الليبرالي وما نتج عن ذلك من انعكاسات اجتماعية على المجتمع ككل، والشباب بصفة أخص فقد قامت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية باعتماد عدة آليات للحد من استمرار تزايد البطالة، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال بصفة موجزة الآليات التالية[1]:

* **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:** مهمتها الأساسية تطوير ومتابعة الاستثمارات، تهدف الى تسهيل الاجراءات الإدارية لانطلاق مشاريع إنشاء المؤسسات بفضل الشباك الوحيد في الخدمة.

* **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ:** أنشأت الوكالة في سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها من: مساعدة مجانية (استقبال-إعلام -مرافقة-تكوين)، امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم

[1] الأمير عبد القادر حفوظة وغرداين حسام، آليات وبرامج السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية تقييمية)، **مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص114.

على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال)، الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

* **تأمين القروض FGAR:** أنشئ بمقتضى القرار التنفيذي رقم 373-02 بتاريخ 11 نوفمبر 2002، يهدف أساسا لتسهيل الحصول على التمويل البنكي متوسط الأجل للتكفل بانطلاق وتوسع المؤسسة الصغيرة، والمساعدة التمويلية تأخذ شكل ضمان للقرض الذي يغطي جزء من خسائر المؤسسات المالية.

* **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:** الذي يدعم البطالين ما بين 35 و50 سنة بمبالغ مالية متباينة قد تصل إلى 50 مليون دينار.

* **الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ENGEM:** أنشأت بموجب قرار اللجنة الحكومية ب1 ديسمبر 2003، تصادق على قروض بمبالغ من 50 ألف إلى 400 ألف دينار جزائري و ذلك نتيجة للمحيط التشريعي الذي نشر قانون الاستثمارات في 1993، والذي احتوى على الكثير من المبادئ والايجابيات التي سوف تساهم في إنشاء المؤسسات و تطوير الاستثمار على العموم[1].

* **التوظيف المأجور:** وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهود بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة "عن طريق مناصب مؤقتة تشغل أساسا على مستوى البلديات، وتمنح هذه المناصب للولايات من طرف الوزارة الوصية في شكل حصص ولائية لكل سداسي بناء على برنامج تقدمه مديرية التشغيل " بناء على اقتراحات البلديات، وقد أنشئ هذا الجهاز سنة 1990 كإجراءات بديلة لامتصاص البطالة.

* **أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:** يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة، وبذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية

[1] الأمير عبد القادر وغرداين حسام، المقال السابق، ص 114.

لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خلال هذا الجهاز 175.131 منصب.

* **صندوق الزكاة الجزائري:** هو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بدأ نشاطه سنة 2003، يعمل على تنظيم جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ المجمعة تقدم كقروض حسنة بدون فوائد تتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 دج و300000 دج تسدد خلال 4 سنوات، ولقد أسهم صندوق الزكاة الجزائري في إنشاء أنشطة متعددة في العديد من المجالات والتي تم من خلالها توظيف شخصين على الأقل لكل مشروع وتم توزيع حوالي 4726 قرضا حسنا منذ سنة 2004 الى غاية سنة 2009[1].

تراجعت حصيلة الصندوق الوطني للزكاة خلال سنة 2020 لتصل إلى 730 مليون دج، مقارنة بأزيد من 1.54 مليار دج تم تحصيلها خلال سنة 2019، حسبما أفاد به المفتش العام بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، لخميسي بزاز[2].

المطلب الثالث: أبعاد سياسة التشغيل وأهدافه

أولاً: أبعاد سياسة التشغيل

لسياسة التشغيل أبعاد متعددة الجوانب، منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، وما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى، يمكن إبرازها من خلال الشكل الموالي.

[1] لعريبي أحمد وحاج عمر إبراهيم، المقال السابق، ص455.

[2] متاح على الموقع: https://www.aps.dz/ar/societe/105426-2020 تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/07 على الساعة 17:55.

الشكل رقم (01-01): الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل

المصدر: ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم، "التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، **مجلة المنارة**، المجلد 12، العدد 01، الأردن، 30 أفريل 2006، ص03.

❖ **البعد الاجتماعي**: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء[1].

❖ **البعد الاقتصادي**: يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية، أي رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة، لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط سواء منها العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور[2].

[1] زواويد لزهاري، بونقاب مختار وأطواهير عبد الجليل، "سياسات التشغيل في الجزائر -قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح-، **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية**، العدد 02، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ألمانيا، جوان 2018، ص47-48

[2] أحمية سليمان، "**السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي حول: السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة - الجزائر، يومي 26 و27 أفريل 2009، ص: 03.

❖ **البعد التنظيمي والهيكلي:** يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى[1].

ثانياً: أهداف التشغيل: يمكن حصر أهم أهداف التشغيل في:

- زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية والاقتصادية؛
- رفع مستوى معيشة الشعب عن طريق زيادة دخل الأفراد؛
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة المتاحة الراغبة في العمل من أجل الكسب؛
- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه؛
- استقرار العمل، ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحدث إلى أدنى حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي؛
- استهداف سياسة التشغيل التخفيف من حدة أزمة البطالة والتخفيف من أثارها السلبية بقدر الامكان[2].

[1] ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم، "التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، **مجلة المنارة**، المجلد 12، العدد 01، الجامعة الأردنية 2006، ص166.

[2] بن اشنهو عبد اللطيف، "**التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**"، بدون دار النشر، الجزائر، 1982.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتشغيل في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تحولات منذ الاستقلال، حيث تميزت السنوات العشر الأولى منه باتخاذ تدابير وإجراءات تستهدف استرجاع السيادة الوطنية على الاقتصاد وثروات الدولة الجزائرية. وصار القطاع العمومي هو المسيطر على جل النشاطات الاقتصادية، حيث همش القطاع الخاص الوطني فضلا عن الأجنبي، لكن الظروف المحلية والدولية لم تسمح باستمرار الوضع، مما أدى بالجزائر إلى ضرورة تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية،

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: الاقتصاد الجزائري والاستثمار الأجنبي المباشر

منذ الاستقلال وإلى غاية الثمانينيات اهتمت الجزائر بالتصنيع كركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وانشاء قاعدة إنتاجية حقيقة بغرض تحقيق تكامل بين القطاعات الاقتصادية والرفع من فرص العمل والتقليل من حدة البطالة، لذلك تم اختيار نموذج الصناعات المصنعة. كما استخدمت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج وتم تطبيق هذه السياسية عن طريق استثمارات ضخمة في كل من الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات والبتروكيماوية، لما لها من تأثير على باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة[1].

لم تحقق السياسة المجسدة الأهداف المرجوة منها ولا حتى تحقيق قاعدة إنتاجية متطورة، وهذا راجع الى الانتعاش المحتشم للاستثمارات بسبب قلة مصادر التمويل ونقص الموارد بالعملة الصعبة، كما أن المؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج مع مطلع الثمانينيات لم تقم بالدور المنوط بها، وأمام هذه الوضعية عمدت السلطات على توقيف الاستثمارات الموجهة الى المشاريع الضخمة ومتابعة الاستثمار في المشاريع التي هي في طور الإنجاز، كما وجهت الاستثمارات الجديدة في تدعيم المنشآت القاعدية

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 252.

وفي قطاعات الزراعة والصناعات الخفيفة وذلك قصد إعادة التوازنات الكلية في الاقتصاد الوطني.

أدى توقيف الاستثمار في النشاطات الصناعية الى تحطيم النسيج الصناعي الوطني مما جعل الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كليا على الواردات الخارجية في كل ما تحتاج اليه المؤسسات الصناعية من معدات وقطاع غيار وسلع التجهيز، والتركيز على اشباع الطلب الخاص المتنامي عن طريق الاستيراد المفرط للسلع الاستهلاكية[1] (مصطفى محمد، 1999 كما أن الاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد وهو النفط جعل الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات الخارجية خاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط، وهذا ما أثبتته الصدمة البترولية التي عرفها العالم عام 1986، نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، فبينت مواطن الضعف في الاقتصاد الجزائري وحساسيته للعوامل الخارجية حيث أدى ذلك الى اختلال التوازنات الداخلية والخارجية، فانعكست سلبا على الحياة الاجتماعية وأدت إلى ارتفاع حجم المديونية ومعدل التضخم وانخفاض القدرة الشرائية.

يتبين لنا مما سبق ان الجزائر كانت تشكو على صعيد الاستثمار وكانت بحاجة الى انعاشه وكل ذلك راجع الى ضعف ميزان المدفوعات والانخفاض المستمر في معدل النمو الاقتصادي، والارتفاع الحاد في معدلات الديون الخارجية التي بلغت سنة 1991 مقدار 27.9 مليار دولار وخدمات الدين الى أكثر من 9 مليار دولار وعبئ هذه الخدمات على إيرادات البلاد من صادرات السلع والخدمات ما يعادل 73% مثل هذه الوضعية الجد حساسة هددت علاقة التبادل التجاري مع الخارج لأن قدرة تسديدها المالي أصبحت محدودة. من خلال تعرضنا بإسهاب للنتائج الاقتصادية التي حققها الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات، تبرز لنا الأسباب التي دفعت السلطات إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] مصطفى محمد عبد الله، وآخرون، "**الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية**"، بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 1999، ص15.

والتي تتمثل أساسا فيما يلي: الانعكاسات السلبية التي أفرزتها السياسة الاقتصادية المطبقة خلال الفترة 1962-1990 والتي أثبتت ضعفها من جميع المجالات الاقتصادية:

* ضعف الادخار المحلي وتقهقره أدى إلى تراجع الاستثمار، كما أثبت عدم مقدرته على دعم النمو الاقتصادي.

* ضعف الإنتاجية الذي دل على عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ومن ثم ضعف الطاقة الإنتاجية وهذا ما تأكد من خلال التقييم الاقتصادي الذي أبرزه برنامج الحكومة لسنة 1992 الذي يبين ان استغلال الطاقة الإنتاجية للوطن ضعيف ويظهر ذلك من خلال[1]:

* انخفاض معدل استغلال الطاقة الإنتاجية الصناعية خارج المحروقات إلى 57%.
* تدهور النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 50% من طاقته الإنتاجية.

حيث يرجع هذا إلى مشكل التمويل بوسائل الإنتاج من موارد أولية وقطع الغيار والتجهيزات التي يعاني منها البلد وتبعيته الكبرى للخارج.

ثانيا: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم بشكل كبير في تحسين القيمة المضافة للقطاع الصناعي مما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية من خلال الحد من الفقر والتفاوت الإقليمي وزيادة الصادرات وتوليد جودة العمالة، وكذلك تطوير القدرات التكنولوجية والقدرات الإنتاجية عملت الجزائر خلال مرحلة التسعينات على بذل مجهودات كبيرة وذلك فيما يخص المجال القانوني والاقتصادي بغية استقطاب المستثمرين الأجانب، حيث كرس حرية الاستثمار كمبدأ من جهة وعملت على تحفيزها من جهة أخرى حيث قامت الدولة الجزائرية بإصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر خلال هذه الفترة وذلك في إطار

[1] فاطمة دحماني، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التشغيل – دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر (1996-2012)، "**مجلة الأبحاث الاقتصادية**"، العدد 09، جامعة البليدة 2، ديسمبر 2013، ص 82-83.

سياسة صناعية تهتم بإنشاء وزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر أهمها الأمر الرئاسي 06-08 المؤرخ في 2008/07/15 المعدل والمتمم للأمر 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، الهدف الرئيسي لهذا الأمر هو انشاء مؤسسات صناعية جديدة وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية وتطوير قدراتها الإنتاجية حيث شهدت فترة بداية الألفية الثالثة تحولات جذرية على عدة مستويات أهمها مستوى الاستقرار بداية من 2005 والذي سمح بدوره ببداية دخول المستثمرين الأجانب إلى الجزائر إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفع مستوى سعر البرميل من 28 دولار سنة 2003 إلى حوالي 112.9 دولار سنة 2011

ثالثاً: الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2000-2020:

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر منذ بداية الألفية الثالثة تطورا ملحوظا في الجزائر، حيث ازداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عاما بعد عام، وذلك نظرا لجهود الجزائر التي باشرتها خلال هاته الفترة لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة من خلال تقديم عديد من الخدمات التي تم التطرق اليها سابقا، حيث انتقل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 280 مليون دولار عام 2000 إلى 1113 مليون دولار عام 2001، وذلك ما يعادل أربع مرات ويعود سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، كما قامت الجزائر بخصخصة مركب الحجار لفائدة شركة إسبات ESPAT الهندية، ليعود بعد سنة 2001 إلى التذبذب ما بين الزيادة والنقصان، ويبلغ أكبر قيمة له سنة 2009 بحجم تدفقات تقدر بـ 2747 مليون دولار، وذلك نتيجة لزيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات وعلى وجه التحديد شركتي توتال TOTAL بارتاكس PARTEX الفرنسيتين اللتين قدر حجم استثمارهما بـ 1.436 مليار أورو[1].

[1] فاطمة دحماني، المقال السابق، ص 83.

كما فرضت الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها برفع رأسمالها من 2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار وهو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية والرفع من الحجم الإجمالي للتدفقات الاستثمارية، ويوضح الشكل أدناه تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

الشكل رقم(02-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

المصدر: بيانات البنك الدولي

يلاحظ من خلال الشكل فإنه بحلول سنة 2012 انخفضت التدفقات إلى ما يقدر بـ 1500 مليون دولار بعدما كانت تقدر خلال عام 2011 بـ 2571 مليون دولار، وذلك نتيجة التغيير الذي طرأ على التشريعات الجزائرية التي تنظم الاستثمارات الأجنبية ومنها تحديد حصة الشريك الأجنبي في أي مشروع بـ 49% كحد أقصى مقابل 51% من رأس مال الشركة لصالح الطرف الوطني، وكذلك الزام الشركات التجارية الأجنبية العاملة في الجزائر بالتنازل عن 30% من رأس مال الشركة لصالح شركاء محليين مقيمين، فضلا عن التعديلات المتعددة التي طرأت على التشريع الخاص بتحويل أرباح الشركات إلى الخارج[1].

بحلول سنة 2015 تدهورت قيمة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وانخفضت دون الصفر بحوالي 538 مليون دولار، ذلك إلى التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة

[1] يمينة عمارو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي بالجزائر خلال الفترة 1999-2018، "مجلة التنظيم والعمل"، المجلد 9، العدد2، جامعة معسكر، الجزائر، 2021، ص 45.

العربية والتي أثرت على حجم تدفقات الاستثمارات العربية البينية، وكذا الانهيار المفاجئ هذه السنة لأسعار النفط، وهذا ما يبين مخاطر توجه الاستثمار الأجنبي نحو قطاع وحيد كالنفط مثلا. بعد ذلك تحسنت ظروف البلد وكانت هناك تدفقات مرتفعة للاستثمارات الأجنبية حيث قدرت سنة 2016 بـ 1638 مليون دولار، واستمر هذا التحسن إلى غاية 2018 رغم حدوث بعض التذبذبات وذلك راجع إلى مدى نجاعة الإجراءات المتخذة لترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر، خاصة ما تعلق بصدور قانون الاستثمار الجديد 16-09- سنة 2016 واجراء تعديلات هامة محفزة للمستثمرين الأجانب والمحليين، إلا أنه تراجع عام 2019 حيث قدر بـ 1381 مليون دولار ويعود سبب ذلك لظروف السياسية التي عاشتها البلاد.

المطلب الثاني: الآثار المحتملة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة

أولا: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على مرونة سوق العمل

يتعاظم احتمال نشوء أثار معتبرة ناجمة عن استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة إلى الاقتصاديات المضيفة على العديد من الأصعدة والجوانب، وواحد من أهم هذه الجوانب يتمثل في سوق العمل، فمع مرور الوقت تتأثر في الغالب مرونة سوق العمل بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاقتصاد المحلي نظرا لكونها محدد رئيسي في التأثير على توجيه القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات وازدياد الطلب على العمالة، وتؤدي التكنولوجيات الحديثة المستعملة والمزايا التنافسية التي تمتلكها هذه الشركات إلى رفع إنتاجية العمال في الاقتصاد المحلي، نتيجة لزيادة الطلب على العمالة الماهرة وتحسن مستويات الأجور مقارنة بالعمالة العادية وعلى سبيل المثال ترتفع الأجور التي تمنحها الشركات البريطانية بنسبة تتراوح بين 4.3% و7% مقارنة بما تمنحه الشركات المحلية في الاقتصاديات المضيفة بينما تزيد الإنتاجية بنسبة 20% عن المستوى السائد في الشركات

المحلية[1] . ومن النقاط السلبية التي تسجل في خانة الشركات متعددة الجنسيات أنها تميل إلى توظيف العمال المحليين وتفضل الابتعاد عن تدريب وتكوين عمال جدد، وبذلك يصبح من غير المحتمل أن يخلق الاستثمار الأجنبي ا المباشر حلولا طويلة المدى لبطالة العمالة غير المؤهلة.

إضافة إلى ما سبق يمكن أن تؤثر الشركات متعددة الجنسيات مباشرة على السياسات الحكومية من خلال استعمال موقعها التفاوضي بصفتها شريك اجتماعي (أرباب العمل) للضغط من أجل تكييف السياسات حسب أولوياتها وأهدافها، حيث تسعى الشركات متعددة الجنسيات بفعل نزعتها الربحية إلى تخفيض الضرائب أو حل القيود التشريعية البيئية المتشددة أو توفير مناخ توظيفي أكثر مرونة من جانب، علاوة على ذلك يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تستعمل ورقة التهديد بالانسحاب خصوصا في حالة الاستثمارات ذات الملكية الكلية للطرف الأجنبي كوسيلة ضغط خلال التفاوض مع الاتحادات العمالية أو النقابات وحتى الحكومة من أجل الحصول على المزيد من التسهيلات والتنازلات.

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد البشرية

يتجلى الأثر الذي يفرزه الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري بطريقة غير مباشرة حيث انه ينشأ إما نتيجة للتعلم والخبرة المكتسبة بفعل احتكاك العمالة المحلية بالشركات متعددة الجنسيات أو نتيجة للتشريعات التي تسنها حكومات الدول المضيفة كقيود على هذه الشركات[2] حتى تضمن أقصى استفادة منها في مجال تأهيل رأس المال البشري المحلي؛ وتتجاوز هذه الآثار مستوى العمال المتواجدين على مستوى الشركات متعددة الجنسيات لتشمل كذلك رأس المال البشري الذي تتوفر عليه الشركات المحلية من خلال انتقال العمالة المؤهلة إلى الشركات المحلية أو عن طريق الموردين المحليين الذين يتم

[1] Mark Baimbridge, P. Whyman, Labour Market Flexibility and Foreign Direct Investment, employment relations, Department of Trade and Industry, United Kingdom, August 2006, pp: 15-16.
[2] Mark Baimbridge, P. Whyman, O.P, pp: 15-16.

تحسين مهاراتهم لزيادة جودة السلع الموردة إلى الشركات متعددة الجنسيات عن طريق المعايير التي تفرضها عليهم هذه الشركات.

بالنظر إلى جملة الإجراءات التدابير البرامج والسياسات التي تسهر حكومات الدول النامية على توفيرها من أجل خلق مناخ استثماري مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن من أهمها الاستثمار في التعليم، وذلك بهدف خلق مجتمع مثقف مستوعب للمستجدات في كل الميادين ومؤهل لعالم الشغل بكل مستوياته وهو ما من شأنه تعظيم الحافز الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا في حد ذاته تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وأشارت نظرية النمو الحديثة بأن الإنتاج لا يعتمد فقط على رأس المال المادي. إذ أصبح رأس المال البشري، أي زيادة المهارات الأساسية من خلال التعليم والتدريب يعتبر مساويا له بالأهمية، وكان الاقتصادي Lucas Robert قد طور نموذجا جديدا للنمو والذي يؤكد على زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي.

كما أشارت النظرية الحديثة على أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وذلك بإكسابهم المزيد من التكوين والخبرات والمهارات من خلال عملية التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضا، وترى أنه يمكن التغلب على قانون تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي، وتوفير عمالة ماهرة يكون لديها حد أدنى من التعليم بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة، وحسب Kokko Blomstrom فإن انتقال التكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسيات إلى فروعها المتواجدة في الدول المضيفة لا تتمثل فقط في الآلات والمعدات الحديثة والمسيرين والتقنيين، لكن أيضا عن طريق التكوين الذي توفره لليد العاملة المحلية التي تعمل في تلك الفروع والتي تشمل كل المستويات من العامل البسيط إلى التقنيين والمسيرين.

[1] OECD, **L'investissement direct étranger au service du développement**, OPTIMISER LES AVANTAGES MINIMISER LES COÛTS, 2, rue André-Pascal, 75775 Paris Cedex 16, France, 16-17.

يؤكد الاقتصاديان أن الطلب على العمال المؤهلين من قبل الشركات متعددة الجنسيات يؤدي بالحكومات إلى الاستثمار في التعليم العالي وهذا ما قامت به الحكومة الماليزية بالتعاون مع الشركات متعددة الجنسيات وذلك بإنشاء مراكز للتكوين: مثل Center Development Skills Penang والذي عرف نجاحا كبيرا، ولبيان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تراكم رأس المال البشري قام Ramos بدراسة شملت 138 بلدا خلال الفترة (1965-1995) حيث كان العامل التابع هو رأس المال البشري، أما المتغيرات المفسرة فكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي ونفقات التعليم، وكانت نتائج تلك الدراسة وجود علاقة إيجابية بين معدل النمو في اليد العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة نسبة 1% من الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة بنسبة 12.0% من نمو رأس المال البشري، وهذا ما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية تراكم رأس المال البشري[1].

المستثمر الأجنبي يحاول التخفيض من تكاليف الإنتاج باستبدال اليد العاملة بالآلات المتطورة الأمر الذي يؤدي إلى تسريح العمالة الفائضة أولا ثم المعوضة بالآلات لاحقا.

مما سبق نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تخفيض البطالة إذا دخل مقيما لمشاريع جديدة معتمدا على اليد العاملة وليس على التكنولوجيا المتطورة ويستخدم عمال محليين وليس غيرهم.

عادة ما يقدم المستثمر الأجنبي لمستخدميه أجورا مرتفعة عن أجور مستخدمي المؤسسات المحلية، أن الشيء الذي يساهم في تحول العمال المهرة من هذه الأخيرة إلى المؤسسات الأجنبية. وبديهي أن هذا الأمر يؤثر سلبا على المستثمرين المحليين ويساهم في سوء توزيع الدخل. غير أن له أثر ايجابي على اليد العاملة ذات تكوين عال والتي تضطر في أغلب الحالات إلى الهجرة بحثا عن شروط وظروف عمل أحسن في الخارج أي ما

[1] Marouane Alaya**, Investissement Direct Étranger et Croissance Economique, une Estimation à partir d'un Modèle Structurel pour les Pays de Rive Sud de la Méditerrané**, LES Cahiers de L'IRD, Paris, AUF, Septembre 2006, P 6.

يعرف بهجرة الأدمغة. فالاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في هذه الحد من الظاهرة من خلال توفيره لشروط وظروف ملائمة لهذا النوع من العمالة – كالأجور المرتفعة وعلاقات العمل المناسبة وتوفير ظروف إثبات الذات وحوافز الابتكار...الخ. لكن يعاب على بعض المستثمرين الأجانب الذين يميزون في أجور عمالهم لصالح الأجانب إذ "أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في هذا الإطار على بنوك الاستثمار والأعمال في مصر عام 1994، إلى أن أجر الموظف الأجنبي وصل إلى أكثر من ضعف أجر الموظف المصري في تلك البنوك، وحوالي ثلاثة أمثاله في البنوك المشتركة.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتجلى ميل البلدان المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المزايا التي تميزه عن غيره من باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية المتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، والتنمية الشاملة المستديمة ولكن بالمقابل لا يعني ذلك أنه يخلو من العيوب التي يمكن أن تترتب عن استقطابه فيما يلي سوف نتطرق للجوانب الايجابية والسلبية للاستثمار الاجنبي على البلد المستضيف[1]:

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر (الإيجابيات)

❖ إن تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات؛

❖ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية الغير مادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات؛

❖ إن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي

[1] سحنون فاروق، "**قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر –**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010، ص 26.

بدورها ترفع من المدخرات؛ إشباع حاجات السوق بالمنتجات وزيادة فتح الأسواق المحلية والأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات؛

❖ الرفع في كفاءة الشركات المحلية وهذا عن طريق العلاقة المباشرة بين شركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية فقد تكون علاقة خلفية حيث تتمثل وظيفة الإنتاج أو التموين في زيادة الطاقة الإنتاجية أو علاقة أمامية والتي تتمثل في وظيفة التسويق؛

❖ ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع وتطوير منشآتها؛

❖ تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات وهذا من اجل القيام بأعمالها الخاصة؛

❖ رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني من الأثر الايجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك بالقيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل[1].

ثانيا: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل.

فالفوائد طويلة الأجل قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية والتي ستبقى في بلادها حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية إلا أن مسالة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل، كما إن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات[2].

[1] سحنون فاروق، "**قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر –**"، مرجع سبق ذكره، ص27-28.

[2] سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص27.

- يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج والأموال في شكل أرباح والعوائد على المدى الطويل، وهذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج؛

- قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة فعلى سبيل المثال: في فرنسا يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاع الكمبيوتر ومعدات تشغيل كذا خروج المعلومات في بلجيكا يسيطر على 78% من قطاع الهندسة الكهربائية؛ إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف؛

- إن اختلاف العادات والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف قد يؤثر سلبا في لثقافة الوطنية وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة؛

- المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة وهذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف دو هذا خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية؛

- استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من أجل التهرب الضريبي وتحويل العملة الأجنبية...الخ؛

خاتمة الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول مصدراً رئيسياً عامة والجزائر خاصة لتدفق رؤوس الأموال وزيادة احتياطاتها من العملات الأجنبية، ما يساهم في دعم النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية يتطلب من الدول القيام بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية والتشريعية. وهذا ما تسعى إليه الدولة الجزائرية طامحة إلى تحسين كفاءة المؤسسات وتقديم الضمانات للمستثمرين الأجانب وتقليل القيود على تدفقات رؤوس الأموال الاستثمارية. إضافة إلى العمل على تحسين بيئة الأعمال التجارية، وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة، وبنية تحتية جيدة مع تسهيل إجراءات بدء الأعمال والمشروعات الاستثمارية.

الفصل التطبيقي: دراسة قياسية

تمهيد:

بعد التطرق إلى أثر المتغيرات الاقتصادية والتي تم حصرها في دراستنا في الاستثمار الأجنبي والتشغيل من الناحية النظرية، ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول قياس هذا الأثر وذلك خلال الفترة 2019-2022 عن طريق راسة قياسية بالتطبيق على الجزائر، بحيث سوف تكون معالجتنا وفقا لثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: النموذج والمعطيات

المبحث الثاني: وصف المتغيرات

المبحث الثالث: النتائج والمناقشة

المبحث الأول: النموذج والمعطيات

المطلب الأول: وصف نموذج الدراسة

اعتمدنا في تحديد النموذج على النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تم التطرق لها سابقا، كما تقوم دراستنا على مجموعة من المتغيرات المتمثلة في: إجمالي القوة العاملة لقياس متغير التشغيل، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم إضافة متغير مفسر للتشغيل وهو النمو الاقتصادي المعبر عنه بإجمالي الناتج المحلي الخام .وفقا لسلاسل زمنية تمتد من1990 إلى غاية 2022 الخاصة بالجزائر ببيانات سنوية تم الحصول عليها من موقع البنك الدولي، والتي سيتم معالجتها باستخدام برنامج Eviews.10 .

المطلب الثاني: معطيات الدراسة

نموذج الدراسة المصاغ يحاول قياس الأثر بين المتغيرات المستقلة(الاستثمار الأجنبي، النمو الاقتصادي) والمتغير التابع (التشغيل) بالجزائر، وعليه فنموذج الدراسة يصاغ كالتالي:

$$L=F(IDE,GDP).....(1)$$

وبالاعتماد على المعادلة (1) نحصل على:

$$L= a_o+B_1IDE +B_2GDP + U_t..... .....(2)$$

بحيث:

L: إجمالي القور العاملة

IDE: تدفقات الاستثمار الاجنبي

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

U_t: الخطأ العشوائي.

a_o: ثابت الانحدار

B_1,B_2 : معاملات المتغيرات المستقلة: GDP,IDE على التوالي.

المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للمتغيرات

المطلب الأول: التمثيل البياني للمتغيرات.

يعد تحديد متغيرات الدراسة قمنا برسم المنحنيات البيانية لتطورها خلال الفترة 1990-2022 كالتالي:

الشكل(01-02): التمثيل البياني لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي

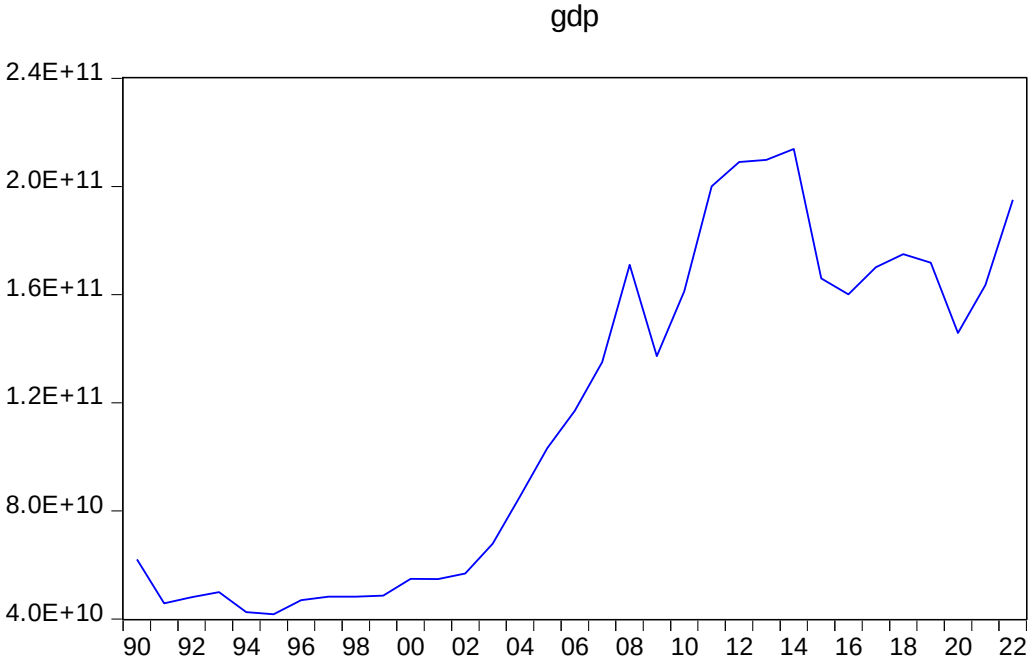

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

الفترة من 1990-1993: يتضح من الشكل ارتفاع الناتج المحلي 4571 مليار دولار جزائري سنة 1991 إلى 4800 مليار دولار سنة 1992 كنتيجة لبرنامج الحكومة الأول سنة 1991 وشهدت سنة 1993 ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع إلى 4994 مليار دولار بسبب نجاح برنامج الحكومة الثاني.

الفترة من1993 إلى 1994: تتميز بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي من 4994 مليار دولار سنة 1993 إلى 4254 مليار دولار سنة 1994 نتيجة مجموعة من الاختلالات كتزايد البطالة وارتفاع الديون الخارجية.

الفترة من 1995 إلى 1998: في هذه الفترة ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 4176 مليار دولار سنة 1995 إلى 4818 مليار دولار سنة 1998، نتيجة برنامج التعديل الهيكلي الثاني الذي طبق من طرف الجزائر(1995-1998).

بالنسبة للفترة من 1999 إلى 2000: نلاحظ تضاعف الناتج المحلي الإجمالي نتيجة نجاح ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي وتجاوز الآثار السلبية التي خلفتها العشرية السوداء.

الفترة من 2001 إلى 2004: شهدت هذه الفترة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 5474 مليار دولار سنة 2001 إلى 8533 مليار دولار سنة 2004، بسبب إتباع الحكومة الجزائرية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

الفترة من 2005 إلى 2009: ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 10319 مليار دولار سنة 2005 إلى 13721 مليار دولار جزائري سنة 2009 نتيجة تبني الجزائر لبرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي. كما نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي سنتي 2008 و2009 نتيجة أزمة البترول.

الفترة من 2010 إلى 2014: ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 16120 مليار دولار جزائري سنة 2010 إلى 21380 مليا ردولار سنة 2014 نتيجة إنشاء الجزائر مخططا خماسيا سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

الفترة من 2015 إلى 2022: تتميز هذه الفترة بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 16597 مليار دولار سنة 2015 إلى 17176 مليار دولار سنة 2019 وكان هذا نتيجة تبني الجزائر برنامج خماسي للتنمية (من 2015-2019)، ليستمر في الارتفاع ليصل في 2022 إلى 19499 مليار دولار.

المطلب الثاني: التمثيل البياني لإجمالي القوة العاملة

الشكل(02-02): التمثيل البياني لسلسلة إجمالي القوة العاملة

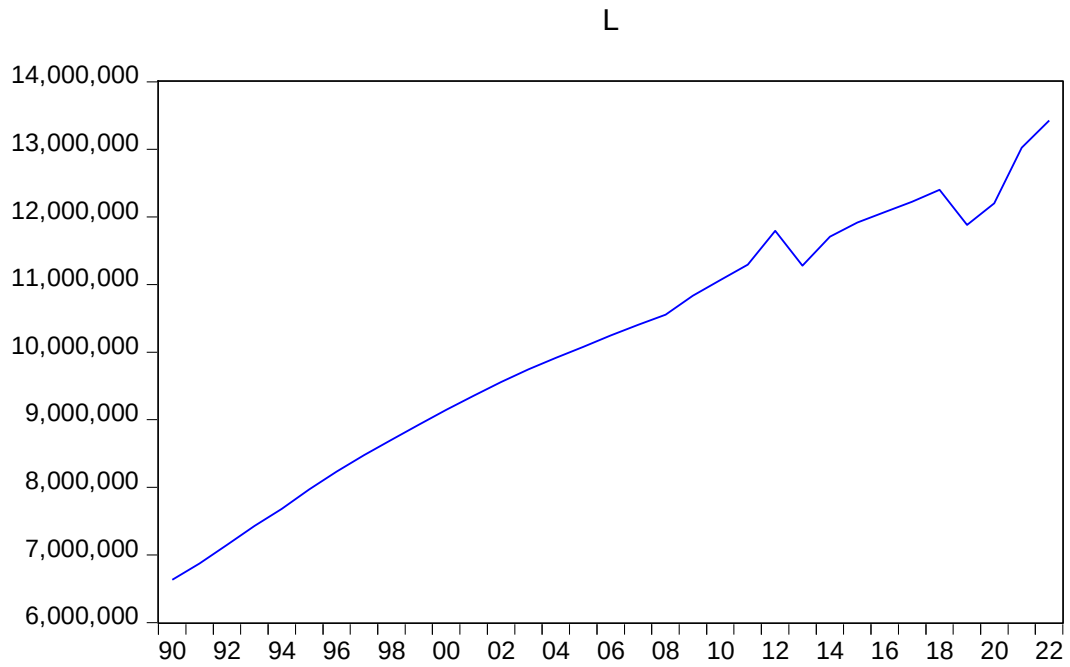

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

خلال الشكل (02-02) أن قيمة القوة العاملة عرفت ارتفاع طفيف في السنوات 1990، 1991، 1992 والتي 6.63 مليون ذولار، 6.87 مليون دولار، 7.14 مليون دولار، بسبب ارتفاع رصيد الخزينة والميزان التجاري كما انخفضت المديونية، حيث نلاحظ ارتفاع في القوة العاملة خلال السنوات من 1993 إلى 2005 فبلغت القوة العاملة لسنة 1994 7.68 مليون دولار. كما نلاحظ ارتفاعات متتالية لقيمة القوة العاملة خلال الفترة من 2006 إلى 2014 بسبب انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في ميزان المدفوعات ليصل سعر البرميل الواحد من البترول إلى 45مليون دولار، إلا أنه سرعان ما ارتفع خلال السنوات الموالية حيث قدر بـ12.069 مليون دولار في سنة 2016 سببه تحسين مستوى التشغيل شخص مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة، كما لا حظنا تزايد في القوة العاملة مرة أخرى في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 حيث سجلت أعلى قيمة بـ13.425 مليون دولار.

التمثيل البياني لسلسلة تدفق الاستثمار الأجنبي:

الشكل(03-02): التمثيل البياني لسلسلة تدفق الاستثمار الأجنبي

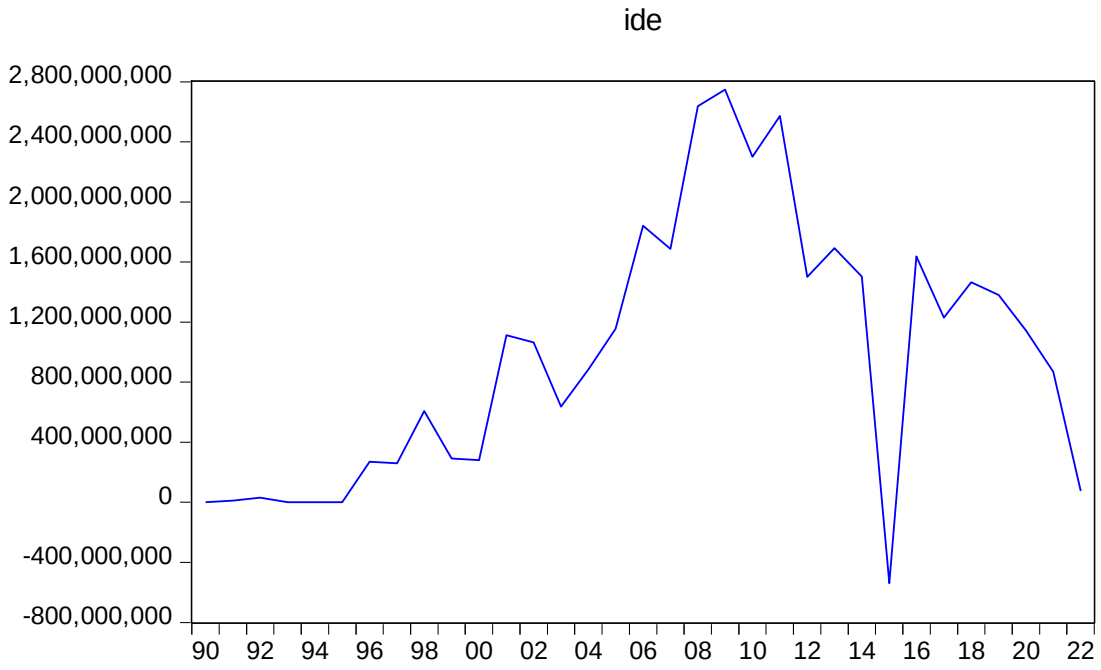

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

نلاحظ من خلال الشكل (03-02) أن تدفق الاستثمار الأجنبي خلال السنوات من 1990 إلى 1996 شاهدتا ارتفاع ملحوظ حيث سجلت في هذه الفترة أدنى قيمة في سنة 1990 قدرت بـ 3.34 مليون دولار في السنتين 1991 و1992 بقيمة 11.6 مليون دولار و30 مليون دولار على التوالي بسبب الاختلالات الهيكلية المتمثلة في عجز الخزينة وانخفاض الإيرادات لانهيار أسعار النفط ورفع أجور ورواتب العمال، كما نلاحظ انخفاض ثابت واضح في تدفق الاستثمار الأجنبي خلال السنوات (1993-1996).

من 1997 إلى 2014 حيث سجل ارتفاع ملحوظ تدفق الاستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة في السنوات 2002، 2008، 2012 بقيمة بـ106.49 مليون دولار، و263.86 مليون دولار، على التوالي بسبب نهوض الجزائر بالاقتصاد حيث تبنت برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2004-2018 بقيمة تقدر بـ 1466.11 مليون دولار، كما نلاحظ انخفاض للواردات في السنوات من 2019 إلى 2022. حيث تم تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الأخيرة بقيمة لها بـ 75.64مليون دولار سنة 2022 والتي تعتبر سنة استثنائية بسبب تفشي فيروس كورونا مما أدى إلى للتقليل من العجز في الميزان التجاري.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي للعينة

الجدول التالي يبرز بعض المؤشرات الخاصة بمتغيرات الدراسة.

الجدول (01-02): المؤشرات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	L	IDE	GDP
Mean	10127032	9.80E+08	1.15E+11
Median	10244513	1.06E+09	1.17E+11
Maximum	13425064	2.75E+09	2.14E+11
Minimum	6633340.	-5.38E+08	4.18E+10
Std. Dev.	1889790.	8.75E+08	6.22E+10
Sum	3.34E+08	3.24E+10	3.81E+12
Observations	33	33	33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال الجدول أعلاه يمكننا تحديد الخصائص الوصفية لكل متغير كالتالي:

1- **الناتج المحلي الإجمالي:** حقق الناتج المحلي أكبر قيمة له ب 214مليار دولار، بينما كانت أقل قيمة له قد بلغت 41مليار دولار، بمتوسط بلغ 1.15 مليار دولار.

2- **تدفق الاستثمار الأجنبي:** أكبر نسبة للاستثمار الأجنبي كانت قيمته بـ2.75 مليار دولار وأقل قيمة كانت بـ-5.38 مليار دولار، بينما متوسط خلال فترة الدراسة فقد بلغ 9.80 مليار دولار.

3- **إجمالي القور العاملة:** أكبر قيمة للتشغيل كانت 13.42 مليار دولار، بينما أقل بلغت 6.63 مليار دولار. بينما متوسط خلال فترة الدراسة فقد بلغ 10.1 مليار دولار.

المبحث الثالث: النتائج ومناقشتها

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل Pesaran et al (al,1997-2001) ، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذجARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL .

وتتميز منهجية ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة من بينها:

- بمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة (I 0)أو(I 1)
- إنّ استخدامه، بساعد على تقدير مكونات علاقات الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

ويعتمد اختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العالقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية بإتباع الخطوات التالية:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bounds of Test؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

بالاعتماد على اختبار ADF تمت دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للوغاريتم متغيرات الدراسة، وحسب ما يظهره الجدول (02-02) أدناه، فإن جميع المتغيرات غير

مستقرة في المستوى بحكم قيمة الدلالة للاختبار فاقت 0.05، بينما عند أخذ الفرق الأول للمتغيرات استقرت كلها، وبالتالي فإن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى 8785/7 01(1)I، وعليه فقد تحقق شرط تطبيق نموذج ARDL لتقدير أثر كل من الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي على التشغيل.

الجدول(02-02): نتائج اختبار ADF للاستقرارية

		UNIT ROOT TEST TABLE ADF		
AtLevel				
		LL	**LGDP**	**LIDE**
With Constant	**t-Statistic**	***-2.1707***	-0.3286	-2.5916
	Prob.	0.2202	***0.9097***	0.1137
With Constant & Trend	**t-Statistic**	-2.5436	-1.9554	-1.0746
	Prob.	0.3066	***0.6025***	0.9035
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	6.0184	1.5487	0.7454
	Prob.	1.000	0.9611	0.8658
At First Difference				
		d(LL)	**d(LGDP)**	**d(LIDE)**
With Constant	t-Statistic	-5.5354	-5.2366	-1.5882
	Prob.	0.0001	***0.0002***	0.4699
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5533	-5.1352	-3.9265
	Prob.	0.3023	0.0012	0.0360
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.8307	-4.7612	-1.4444
	Prob.	0.0066	0.000	0.01345
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Notes: (*)Significantat the 10%; (**)Significantat the 5%; (***) Significantat the 1%. and (no) Not Significant				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

. بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

1- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL وتحديد رتبته:

- ✓ **تحديد فترات الإبطاء المثلى:**

في هذا الإطار تم الإعتماد على عدد من المعايير الموضحة في الجدول(02)، أين تم اختيار فترة الإبطاء التي تأخذ عندها كل المعايير أقل قيمة،

واعتمادا على ذلك تم تقدير العديد من النماذج التي يبرزها الشكل(01) وبناء على معيار Akaike criteria infortiomation، فإن أفضل نموذج هو نموذج ARDL(4.4.0)

الشكل(04-02): فترات الإبطاء للنماذج المقدرة.

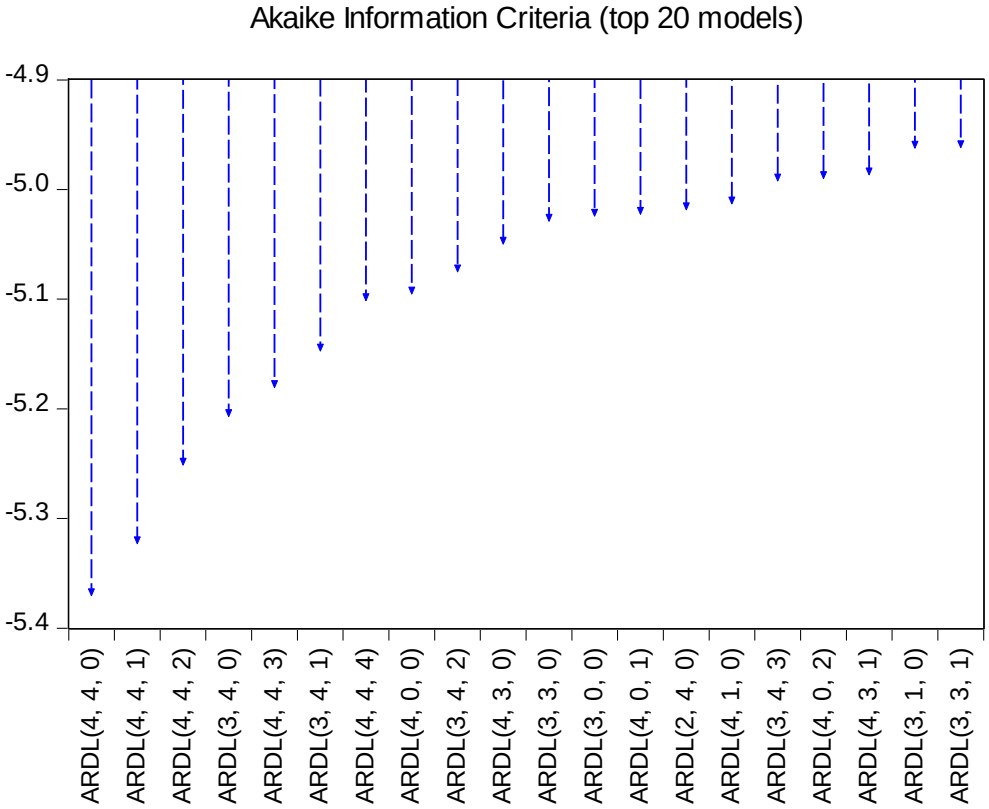

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

المطلب الثاني : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL وتحديد رتبته

الجدول(03-02): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL

Dependent Variable: LL
Method: ARDL
Date: 06/18/24 Time: 20:40
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LGDP LIDE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(4, 4, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LL(-1)	0.216737	0.252001	0.860062	0.4017
LL(-2)	-0.451806	0.347370	-1.300645	0.2107
LL(-3)	0.281927	0.312929	0.900931	0.3802
LL(-4)	0.684424	0.291182	2.350497	0.0311
LGDP	0.049301	0.039672	1.242720	0.2308
LGDP(-1)	-0.022126	0.052366	-0.422525	0.6779
LGDP(-2)	-0.061480	0.046870	-1.311699	0.2071
LGDP(-3)	0.023453	0.047265	0.496197	0.6261
LGDP(-4)	0.043353	0.032527	1.332829	0.2002
LIDE	8.89E-05	0.001554	0.057181	0.9551
C	3.578282	1.178682	3.035833	0.0075

R-squared	0.990894	Mean dependent var	16.15621
Adjusted R-squared	0.985537	S.D. dependent var	0.154461
S.E. of regression	0.018576	Akaike info criterion	-4.847195
Sum squared resid	0.005866	Schwarz criterion	-4.323829
Log likelihood	78.86073	Hannan-Quinn criter.	-4.687196
F-statistic	184.9833	Durbin-Watson stat	2.151409
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

تظهر نتائج التقدير بأن النموذج المختار هو ARDL(4, 4, 0) من بين 100نموذج تم تقييمه، وقد تم اختياره بناء على نموذج AIC مع تحديد فترات الإبطاء ب4 فترات كحد أعلى.

ومن خلال نتائج التقدير يظهر ان معامل التحديد قد بلغ 99٪، أي أن المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي) تفسر التشغيل بنسبة 99٪، كما نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة كانت 184.94وهي أكبر من القيمة الحرجة، مما يدل على أن النموذج معنوي وملائم.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test

تظهر نتائج الاختبار من خلال الاختبار التالي:

الجدول (04-02):اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test

1- تظهر نتائج الاختبار من خلال الاختبار التالي:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.984760	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال مخرجات الاختبار نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة تساوي 5.98وهي أكبر من القيم الحرجة العظمى I(1) لاختبار الحدود عند مستوى معنوية 10٪، 5٪، 2.5٪، 1٪، وعليه يمكننا رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين الاستثمار الاجنبي والتشغيل والنمو الاقتصادي (أي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل) وذلك عند مستويات المعنوية السالفة الذكر.

المطلب الرابع: تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل

الفرع الأول: تقدير العلاقة في المدى الطويل:

بعد إثبات وجود علاقة طويلة المدى بين التشغيل والمتغيرات المستقلة، سوف يتم تقدير هذه العلاقة والموضحة نتائجها في الجدول لموالي:

الجدول(05-02): نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP	0.120948	0.043317	2.792150	0.0125
LIDE	0.000331	0.005721	0.057813	0.9546
C	13.31612	1.187338	11.21510	0.0000
EC = LL - (0.1209*LGDP + 0.0003*LIDE + 13.3161)				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال مخرجات تقدير العلاقة في الأجل الطويل التي تظهرأن الحد الثابت للنموذج معنوي ويدل ذلك على بلوغ التشغيل القيمة 13.31 في حالة انعدام بقية المتغيرات مما يدل على أن التشغيل في الجزائر له مصادر أخرى غير المدروسة في النموذج. كما نلاحظ وجود علاقة معنوية موجبة للنمو الاقتصادي على التشغيل، بحيث أنه كلما زاد النمو الاقتصادي ب 1٪ زاد إجمالي القور العاملة ب 0.12٪ وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة الانتاج سوف يؤدي لخلق مناصب شغل جديدة.بينما لمتغير الاستثمار الاجنبي فقد كانت العلاقة مع التشغيل موجبة لكن غير معنوية مما يدل أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر بالرغم من تطوره في السنوات الاخيرة إلا أنه لم يساهم في خلق مناصب شغل بالشكل الكبير لتوجه هذه الاستثمارات لقطاع المحروقات التي تتطلب فئة مؤهلة من القوى العاملة

1-تقدير العلاقة في الأجل القصير:

الجدول(06-02):تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ VECM)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LL)
Selected Model: ARDL(4, 4, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/18/24 Time: 20:45
Sample: 1990 2022
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1))	-0.514545	0.195027	-2.638325	0.0173
D(LL(-2))	-0.966351	0.295629	-3.268797	0.0045
D(LL(-3))	-0.684424	0.253429	-2.700657	0.0152
D(LGDP)	0.049301	0.033603	1.467145	0.1606
D(LGDP(-1))	-0.005325	0.027009	-0.197173	0.8460
D(LGDP(-2))	-0.066805	0.028410	-2.351463	0.0310
D(LGDP(-3))	-0.043353	0.028040	-1.546072	0.1405
CointEq(-1)*	-0.268718	0.050635	-5.306937	0.0001

R-squared	0.520119	Mean dependent var	0.020499
Adjusted R-squared	0.352160	S.D. dependent var	0.021278
S.E. of regression	0.017126	Akaike info criterion	-5.061480
Sum squared resid	0.005866	Schwarz criterion	-4.680851
Log likelihood	78.86073	Hannan-Quinn criter.	-4.945118
Durbin-Watson stat	2.151409		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

تظهر النتائج أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ كان سالبا ومعنوي، وهو ما يؤكد وجود علاقة قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة، كما أن ما نسبته 52.01٪ من اختلال التوازن في قطاع التشغيل يتم تصحيحه تلقائيا لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي أن العودة لوضع التوازن لمتغير التشغيل يستغرق أكثر من ثلاث سنوات ونصف (3.72=0.268718/1)، وذلك بعد أثر أي صدمة لأي المتغيرات المفسرة.

2- اختبار جودة النموذج المقدر:

من أجل اختبار قدرة النموذج المقدر ARDL(4, 4, 0) في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل، لابد من التأكد من جودة أدائه من خلال الاختبارات التالية:

7-1 **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** في هذا الإطار تم الاعتماد على اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:) والتي كانت نتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول(07-02): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.874784	Prob. F(2,15)	0.4372
Obs*R-squared	2.924728	Prob. Chi-Square(2)	0.2317

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر للقيمة الاحتمالية للاختبار التي كانت اكبر من 0.05، يمكننا قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ومن الرسم البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي، نلاحظ أن جميع الأعمدة كانت داخل مجال الثقة كما أن إحصاء Q-STAT كانت غير معنوية (أكبر من 0.05)، وبالتالي فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

الشكل(05-02): الرسم البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي

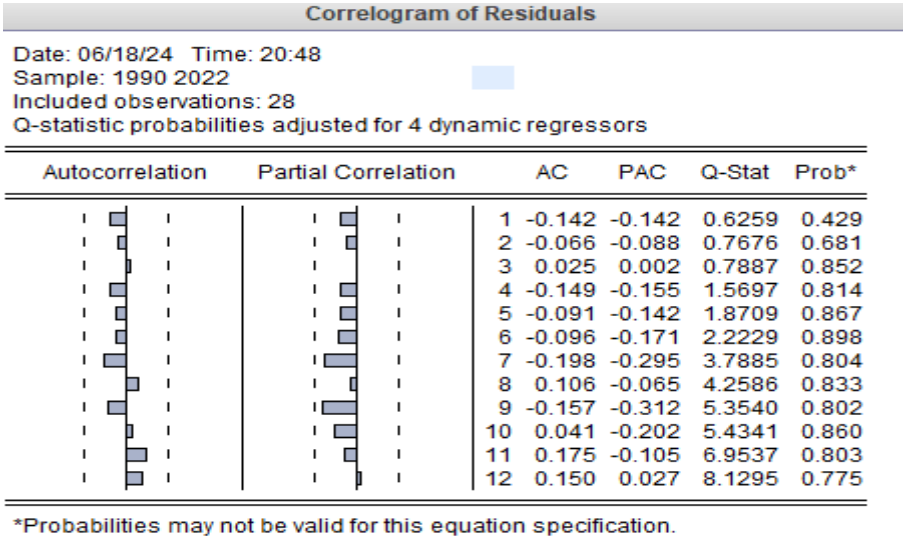

Correlogram of Residuals

Date: 06/18/24 Time: 20:48
Sample: 1990 2022
Included observations: 28
Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.142	-0.142	0.6259	0.429
		2	-0.066	-0.088	0.7676	0.681
		3	0.025	0.002	0.7887	0.852
		4	-0.149	-0.155	1.5697	0.814
		5	-0.091	-0.142	1.8709	0.867
		6	-0.096	-0.171	2.2229	0.898
		7	-0.198	-0.295	3.7885	0.804
		8	0.106	-0.065	4.2586	0.833
		9	-0.157	-0.312	5.3540	0.802
		10	0.041	-0.202	5.4341	0.860
		11	0.175	-0.105	6.9537	0.803
		12	0.150	0.027	8.1295	0.775

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

7-1 اختبار تجانس (ثبات) تباين الأخطاء(البواقي):

يمكن اختبار تجانس تباين الأخطاء باستخدام اختبار ARCH

الذي تظهر نتائجه في الجدول أدناه:

الجدول(08-02): اختبار تجانس تباين الاخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.174105	Prob. F(1,24)	0.6802
Obs*R-squared	0.187255	Prob. Chi-Square(1)	0.6652

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال نتائج الاختبارواستنادا للقيمة الاحتمالية لاختبار فيشر التي كانت أكبر من0.05 يمكن قبول فرضية العدم بوجود تجانس التباين للأخطاء بمعنى يمكن عدم وجود مشكلة اختلاف التباين للأخطاء. وعليه فإن المعلمات المقدرة لهذا النموذج كلها كانت ثابتة، أي مستقرة عبر الزمن طيلة فترة الدراسة، وبالتالي لا توجد أكثر من معادلة مقدرة لنموذج الدراسة.

7-1 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بالاعتماد على النموذج المقدر سالفا تم رسم المدرج التكراري للبواقي وفقا للشكل أدناه.

الشكل(09-02): المدرج التكراري للبواقي

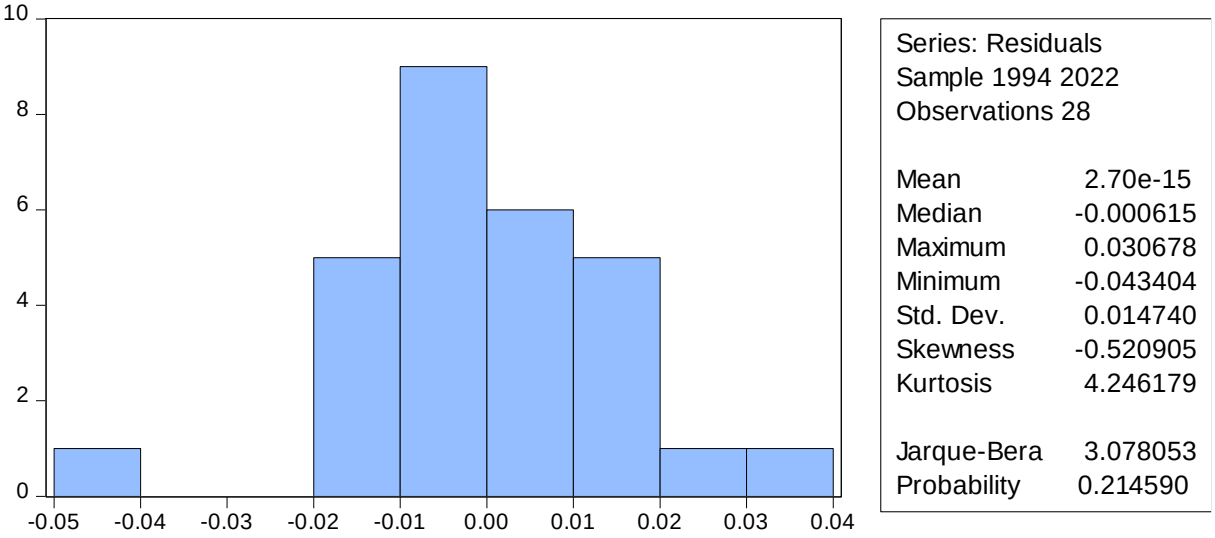

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

بالنظر إلى إحصاءة (Jarque-Bera) التي كانت أكبر من القيمة 0.05 مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية بأن البواقي تتوزع طبيعيا.

1-7 اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي:

لاختبار ثبات المعلمات المقدرة لهذا النموذج بواسطة نموذج ARDL(4,4,0)أي مستقرة عبر الزمن لطيلة فترة الدراسة، بالتالي لا يوجد اختلال هيكلي حاصل، ولا توجد أكثر من معادلة مقدرة لنموذج هذه الدراسة، وهذا باستناد لنتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي، وذلك لوجود الشكل البياني داخل الحدود الحرجة بمستوى معنوية 5٪،الموضحين في الشكلين التاليين:

الشكل(10-02): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي

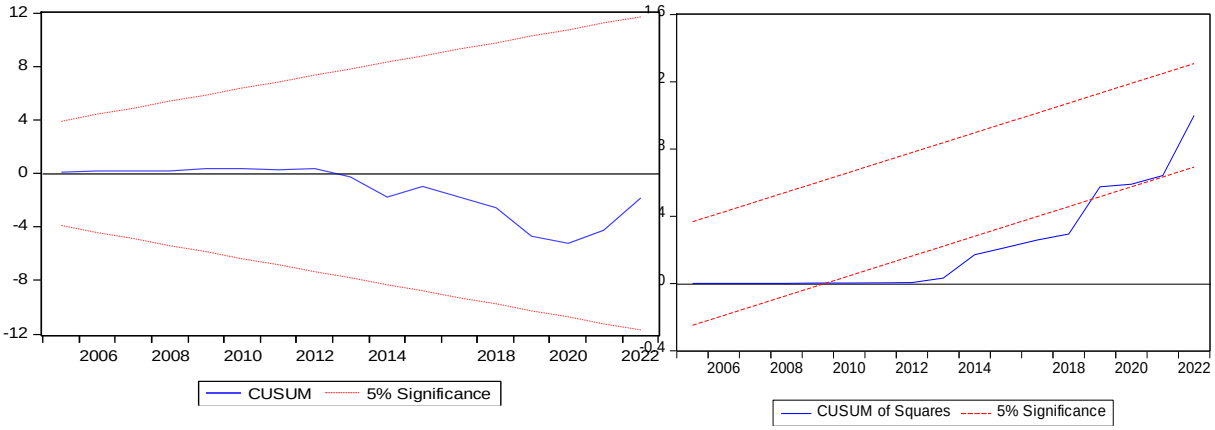

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

خلاصة الفصل:

هدفت دراستنا إلى تناول موضوع مهم يقيس اثر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL)، وذلك من خلال جانبين للمعالجة نظرية تطرقت للمفاهيم الإجرائية للبحث وأخرى قياسية بتقدير نموذج قياسي يقيس هذا الأثر بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تقدير نموذج ARDL(4, 4, 0) حيث أن التغير الحاصل في قطاع التشغيل في الجزائر يتم إرجاعه إلى المتغيرات المدروسة(الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي) بنسبة 99%، ونفسر هده النسبة بأهمية هذه المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاديات على غرار الاقتصاد الوطني.
- وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين الاستثمار الأجنبي، التشغيل والنمو الاقتصادي
- وجود أثر موجب ومعنوي للنمو الاقتصادي على التشغيل.
- وجود أثر موجب لكن غير معنوي للاستثمار الاجنبي على التشغيل.
- وجود علاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين الاستثمار الاجنبي والتشغيل والنمو الاقتصادي.
- معامل تصحيح الخطأ يحقق الشرط الكافي واللازم فهو سالب لأنه يمثل أثر التكيف أي قوة الرجع أو الجذب نحو التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف إلى مساره وذلك من المدى القصير إلى المدى الطويل ومعنوي (غير معدوم) فالنسبة 99٪من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل الرجوع إلى الوضع التوازني (الوضع الطويل الأجل)، ووحدة الزمن هنا التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ من أجل معالجة الانحراف في قطاع التشغيل من المدى القصير إلى المدى الطويل هو أكثر من 3.5سنة بقليل . كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ معنوية إحصائيا فالقيمة المحسوبة لـ t بالقيمة المطلقة أكبر من قيمتها الجدولية بالقيمة المطلقة؛
- جودة النموذج المستخدم في التحليل نظرا لخلوه من المشاكل القياسية وذلك باستخدام كل من اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، واختبار اختلاف التباين للأخطاء، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، بالإضافة إلى اختبار ثبات النموذج.

خاتمة عامة

يمكن القول أنَّ الجزائر تُعتبر واحدة من الدول التي شهدت تحولات كبيرة في مجال الاستثمار خلال العقود الأخيرة، وقد لعب هذا التطور دورًا محوريًا في تحسين البيئة الاقتصادية وتعزيز فرص التشغيل. شهدت البلاد تنفيذ سياسات وإصلاحات اقتصادية تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما أدى إلى نمو ملحوظ في العديد من القطاعات الاقتصادية.

أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كان له أثر إيجابي كبير على التشغيل والاقتصاد بشكل عام. من خلال السياسات المحفزة والتدابير الإصلاحية، تمكنت الجزائر من جذب الاستثمارات التي ساهمت في خلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة. وعلى الرغم من التحديات المستمرة، فإن المستقبل يبدو مشرقًا مع استمرار الجهود لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

ومن هنا سنستعرض نتائج وهي كالآتي:

- وجود علاقة واضحة بين الاستثمار والتشغيل، تجسد تأثير الأول بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الثاني؛
- تراجع دور القطاع الصناعي العمومي في التشغيل لصالح القطاع الخاص، مع زيادة حصة الإدارة في خلق مناصب الشغل؛
- بالرغم من الامتيازات والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، إلا أن حجمه بقي ضعيفا بالمقارنة مع الإمكانيات التي يحتويها الاقتصاد الجزائري؛

الاقتراحات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فقد رأى الباحث ضرورة الأخذ بمجموعة من التوصيات، ومن أهمها:

- تقديم إعفاءات من الضمان الاجتماعي أو الضريبية لكل مؤسسة تقوم باستحداث مناصب شغل جديدة؛
- توفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي الذي من شأنه أن يمتص جزءا من اليد العاملة العاطلة؛
- ضرورة تفعيل دور المشاريع الفردية خاصة) المؤسسة المصغرة) القادرة على استحداث مناصب شغل جديدة دون أن يكلف، باعتبار أن الأموال يمكن أن تخصص لنشاطات أخرى تساهم هي الأخرى في ترقية عالم الشغل؛

- إعادة إحياء المشاريع الوقفية الاستثمارية من خلال المشاريع البديلة التي يمكن أن يطرحها الاستثمار الوقفي، باعتبار أن هذا النوع من المشاريع مرشحة لأن تكون مجالات واعدة للتشغيل ربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل؛ ضرورة توفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عن مشكلة البطالة في الجزائر تراعي التعريفات والمصطلحات والقياسات والمعايير الدولية المتعارف عليها؛ وإعادة عجلة الاستثمار الحكومي المنتج، ودور الدولة الاقتصادي، سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة، أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. باسم حمادي الحسن، "**الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد**"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2014.
2. بن اشنهو عبد اللطيف، "**التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**"، بدون دار النشر، الجزائر، 1982.
3. جمال الدين برقوق، "**إدارة الاستثمار**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016.
4. صلاح عباس، **العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
5. طاهر جردان، "**أساسيات الاستثمار**"، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
6. عبد الله عبد الله، "**ضمانات الاستثمار في الدول العربية – دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
7. عبد الله محمد قسم السيد، "**التنمية في الوطن العربي**"، دار الكتاب الحديث، السودان، 1994.
8. عطا علي الزبون، "**إدارة الاستثمار**"، زمزم ناشرون وموزعون للنشر والتوزيع، الأردن، 2023.
9. عطا علي الزبون، "**إدارة الاستثمار**"، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2017.
10. علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
11. علي مقلد وعلي زيعور، "**الاستثمار الدولي**"، الطبعة الأولى، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت، لبنان، 1970.
12. فاضل محمد العبيدي، "**البيئة الاستثمارية**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2012.

13. قدي عبد المجيد، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
14. كاظم حاسم العيساوي، "**دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي**"، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
15. محب حنة توفيق، "**الهندسة المالية (الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار)**"، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2011.
16. مصطفى محمد عبد الله، وآخرون، "**الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية**"، بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 1999.
17. معراج هواري وآخرون، "**القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
18. هواري معراج وآخرون، "**القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**"، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

مذكرات ورسائل جامعية

1. كريمة قويدري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2011.
2. سحنون فاروق، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر –"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009–2010.
3. عمر قريد، "**تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
4. ايمان مودع، "**أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991–2014**"، أطروحة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر: بسكرة، الجزائر، 2019، ص04.

5. أحمد نصير، "**أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012** "، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
6. عز الدين مخلوف، "**دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر –**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: "اقتصاد كمي"، جامعة الجزائر، 2006.
7. عائشة عميش، "**دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2017.
8. عمار زودة، "**محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

مجلات وملتقيات ومنشورات

1. أحمد زغدارن، "الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال الاستثمار دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة"، **مجلة الباحث**، المجلد 3، العدد 3، 2005.
2. أحمية سليمان، "**السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي حول: السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة – الجزائر، يومي 26 و27 أفريل 2009.
3. الأمير عبد القادر حفوظة وغرداين حسام، آليات وبرامج السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية تقييمية)، **مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، المجلة 03، العدد 04، المركز الجامعي البيض، الجزائر، جوان 2017.

4. أميرة حسب الله محمد، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**"، مصر: الدار الجامعية، 2004-2005
5. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، **مجلة الباحث** عدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
6. لعريبي أحمد وحاج عمر إبراهيم، آليات التشغيل في الجزائر، **المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية**: المجلد 01، العدد 02، جامعة وهران، الجزائر، ديسمبر 2019.
7. زواويد لزهاري، بونقاب مختار وأطواهير عبد الجليل، "سياسات التشغيل في الجزائر -قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح-، **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية**، العدد 02، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ألمانيا، جوان 2018.
8. سلخان هنية وخضير عقبة، "مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص عمل حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2017"، **مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة**، المجلد 03 / العدد: 01 (2020).
9. عبد العزيز الشرابي وعبد الرازق بن الحبيب، "السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي، إشارة خاصة إلى معضلة البطالة"، **مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد السادس، جامعة الجزائر 1997.
10. عيمة بوكلتوم وداود خيرة، **الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1998-2010)**، الملتقى الدولي حول "**إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
11. فاطمة دحماني، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التشغيل - دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر (1996-2012)، "**مجلة الأبحاث الاقتصادية**"، العدد 09، جامعة البليدة 2، ديسمبر 2013.
12. ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم، "التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، **مجلة المنارة**، المجلد 12، العدد 01، الجامعة الأردنية 2006.

13. نعيمة العربي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، مجلد (08)، عدد (01)، 2022، الجزائر.

14. نوال بن عمار، إمكانية تحليل: إشكالية سياسة التشغيل في الجزائر، "**مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**"، المجلد 01، العدد 02، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020.

15. يمينة عمارو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي بالجزائر خلال الفترة 1999-2018، "**مجلة التنظيم والعمل**"، المجلد 9، العدد2، جامعة معسكر، الجزائر، 2021.

مواقع إلكترونية

1. متوفر على الموقع: https://mawdoo3.com/، تم الاطلاع عليه يوم2024/05/18، على الساعة: 17:45.

2. متاح على الموقع: https://www.aps.dz/ar/societe/105426-2020 تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/07 على الساعة 17:55.

مراجع باللغة الأجنبية

1. Mark Baimbridge, P. Whyman, Labour Market Flexibility and Foreign Direct Investment, employment relations, Department of Trade and Industry, United Kingdom, August 2006.
2. Marouane Alaya**, Investissement Direct Étranger et Croissance Economique, une Estimation à partir d'un Modèle Structurel pour les Pays de Rive Sud de la Méditerrané**, LES Cahiers de L'IRD, Paris, AUF, Septembre 2006.
3. OCDE, Définition de référence détaillée des investissements internationaux .paris: OCDE,1983.
4. OECD, **L'investissement direct étranger au service du développement**, OPTIMISER LES AVANTAGES MINIMISER LES COÛTS, 2, rue André-Pascal, 75775 Paris Cedex 16, France.

قائمة الملاحق

قاعدة البيانات:

السنوات	التشغيل مليون دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر مليون دولار	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار
1990	6633340,00	334914,56	62048507531,34
1991	6870956,00	11638686,45	45715676428,28
1992	7149879,00	30000000,00	48003133347,00
1993	7429272,00	1000,00	49945584452,65
1994	7681165,00	1000,00	42543176828,92
1995	7968414,00	1000,00	41764291671,77
1996	8233015,00	270000000,00	46941554225,36
1997	8477091,00	260000000,00	48177612042,15
1998	8701391,00	606600000,00	48187781984,49
1999	8926622,00	291600000,00	48640671734,97
2000	9145785,00	280100000,00	54790398570,33
2001	9355943,00	1113105541,00	54744697926,07
2002	9556009,00	1064960000,00	56760355865,01
2003	9747177,00	637853027,00	67863850333,95
2004	9916026,00	884749028,00	85332581188,61
2005	10077549,00	1156000000,00	103198212442,69
2006	10244513,00	1841000000,00	117027280155,39
2007	10402784,00	1686736539,70	134977082623,78
2008	10551825,00	2638607033,75	171000699876,75
2009	10832192,00	2746930734,17	137211003661,70
2010	11067848,00	2300369124,16	161207307027,19
2011	11293832,00	2571237024,69	200013098817,25
2012	11793700,00	1500402452,86	209059080929,50
2013	11279335,00	1691886707,51	209755003250,66
2014	11709257,00	1502206170,56	213809979836,31
2015	11918706,00	-537792920,92	165979224866,13
2016	12069182,00	1638263953,78	160034212126,02
2017	12225526,00	1230243450,88	170096988531,91
2018	12402025,00	1466116068,03	174910684781,57
2019	11881326,00	1381200049,59	171760275466,61
2020	12202063,00	1143918159,63	145743542982,63
2021	13023244,00	869151161,73	163472387986,77
2022	13425064,00	75640098,09	194998449769,09

المصدر: موقع البنك الدولي